المكتبة القانونية



الاتجار فى البشر
بين
الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى

الدكتورة
سوزى عدلى ناشد
مدرس الأقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق . جامعة الاسكندرية

٢٠٠٥


دار الجامعة الجديدة للنشر
٣٨ ش سوتير - الازاريطة - الاسكندرية ت : ٤٨٦٨٠٩٩

الاتجار في البشر

بين

الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي

دكتورة

سوزى عدلى ناشد

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

دار الجامعة الجديدة

٣٨ ش سوتير الأزاريطة / الاسكندرية

ت : ٤٨٦٨٠٩٩



مقدمة

١- التعايش بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي :

يقسم الاقتصاديون الاقتصاد القومى إلى اقتصاد رسمى ظاهر، واقتصاد غير رسمى خفى.

ويمثل الاقتصاد الرسمى كافة الانشطة الاقتصادية الظاهرة التى تدرج ايراداتها فى حسابات الناتج القومى الاجمالى ، والتى يتخذ على اساسها كافة القرارات ، وترسم على ضوئها السياسات الاقتصادية والنقدية فى الدولة . فهو، إذاً، يمثل انشطة قانونية معلنة ويفترض بصددها توفر عنصر المشروعية .

أما الاقتصاد الخفى [١] فهو يمثل الانشطة الاقتصادية غير الظاهرة التى يمارسها الافراد داخل الاقتصاد ، وتحقق دخولا وايرادات لاصحابها لا يتم ادراجها، ، كلياً أو جزئياً ، فى حسابات الناتج القومى الاجمالى ، ومن ثم يصعب الوصول إلى ارقام حقيقية عن حجمها أو مقدارها . ولا يشترط أن يتم ممارسة هذه الانشطة كليا فى الخفاء : فهناك انشطة يمارسها الافراد ، ويتم جزء منها فى الاقتصاد الرسمى ومن ثم يتم ادراجها فى حسابات الناتج القومى ،

---

(١) تعددت التسميات التى تطلق على هذا النوع من الاقتصاد ، الاقتصاد الخفى Hidden economy ، الاقتصاد غير الرسمى Informal economy ، الاقتصاد الاسود Black economy ، اقتصاد سفلى Underground economy، الاقتصاد غير المنظور Unobserved economy ، اقتصاد الظل Shadow economy ، الاقتصاد غير المرئى Invisible economy . وجميعها مصطلحات تدل على مدى خطورة هذا النوع من الاقتصاد على الاقتصاد القومى.

ومع ذلك لا ينتفى عنها وصف الاقتصاد الخفى نظرا لممارسة الجزء الباقى منها فى الخفاء . وبتعبير آخر ، يتم توظيف الايرادات المتحصلة من الانشطة الرسمية فى النشاط الخفى ، وبالتالى فلا تسجل القيمة المضافة المترتبة عليها ضمن حسابات الناتج القومى . مثال ذلك أن يتم انتاج مواد نصف مصنوعة ، كالآلات والمعدات ، فى الاقتصاد الرسمى ثم يتم استخدامها فى انتاج ضمن انشطة الاقتصاد الخفى .

وتتمثل خطورة هذا النوع من الاقتصاد فى تأثيره على حسابات الدولة وخططها المستقبلية ، إذ انه لا يقدم صورة واضحة ودقيقة عن إجمالى حسابات الدولة فيما يتعلق بالدخل القومى وحسابات معدلات البطالة والنمو الاقتصادى والتضخم ومستوى الازدهار أو الركود الاقتصادى وغيرها من الحسابات والمعدلات الهامة . ويؤدى كل ذلك فى النهاية ، وبالنظر إلى كونها انشطة غير معلنة بصورة رسمية ، إلى وقوع اخطاء كبيرة فى تقدير السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية المتبعة على المستوى القومى. (١)

ويتعايش الاقتصاد الخفى جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمى(٢). ولا نغالى إذا قلنا أن كلاهما يمثل نسيجا واحداً ،

---

(١) د. صفوت عبد السلام – الاقتصاد السرى – دار النهضة العربية – سنة ٢٠٠٢ ، ص ٦ . وكذلك د.سعيد عبد الخالق محمود – غسيل الأموال والاقتصاد الخفى – كتاب الاهرام الاقتصادى – العدد ١٤٠ – أول سبتمبر ١٩٩٩ ص ٥ .

(٢) تشير الاحصائيات أن حجم الاقتصاد السرى فى مصر يستوعب ٨,٢ مليون عامل وينتج ٤٠% من الناتج المحلى . مما دفع وزارة المالية بدعم من الحكومة نحو السعى إلى تحويل هذا النشاط إلى الاقتصاد الرسمى. جريدة المساء – العدد ١٧٠٦٥ – السنة الثامنة والاربعون – ١٩ يناير ٢٠٠٤ – الصفحة الأولى.

يصعب الفصل بينهما ، فى داخل الاقتصاد القومى . فكل فرد ، فى داخل الاقتصاد ، يشارك ، بصورة أو بأخرى ، بعلم أو بدون علم ، فى انشطة الاقتصاد الخفى هروبا من تدنى مستويات الدخول خاصة فى الدول الفقيرة .

وبالرغم من عدم اتفاق الاقتصاديين على وضع تعريف محدد ومنضبط للاقتصاد الخفى، فإنهم جميعا متفقون على آثاره الاقتصادية الخطيرة على المستوى القومى .

٢- مدي التلازم بين الاقتصاد الخفي والأنشطة غير المشروعة :

ويسود الاعتقاد بأن هناك تلازما بين الاقتصاد الخفى وممارسة انشطة غير مشروعة يؤثمها القانون واللوائح والقرارات الادارية ، أى انه ناتج عن ممارسة جريمة منظمة وفقا لقواعد القانون الجنائى ومن ثم يخضع من يمارسها للعقوبات الجنائية والادارية . الا أن هذا الاعتقاد لا يعد صحيحا فى جميع الاحوال: فقد يتمثل الاقتصاد الخفى فى ممارسة انشطة مشروعة من الناحية القانونية، لكنها ليست كذلك من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى آثارها الاقتصادية الخطيرة ، وبالتالى تأثيرها السلبى على الاقتصاد الرسمى .

ومن أمثلة الانشطة غير المشروعة [1] من الناحية القانونية ومن ثم الاقتصادية ، التى تمارس داخل الاقتصاد الخفى ، انتاج

---

(١) د. حمدى عبد العظيم – غسيل الاموال فى مصر والعالم – سنة ١٩٩٧ ، ص ٦ ، ص ٧ .

المخدرات والاتجار بها ، انشطة البغاء أو الدعارة أو شبكات الرقيق الابيض أو ما يسمى بالاتجار فى البشر، انشطة التهريب الجمركى ، انشطة السوق السوداء وتحويل العملة ، الرشوة والفساد الادارى ، الدخول الناتجة عن التهرب الضريبى ، ممارسة الانشطة السياسية غير المشروعة مثل انشطة الجاسوسية الدولية، الاقتراض من البنوك المحلية بدون ضمانات كافية وتحويل الاموال للخارج ، تزييف العملة والشيكات المصرفية ، المضاربة غير المشروعة فى الاوراق المالية التى تقوم على الاحتيال وخداع المتعاملين فى البورصات العالمية ..

أما الانشطة المشروعة فى الاقتصاد الخفى فتتمثل فى ممارسة انشطة انتاجية مشروعة فى قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات ... دون الابلاغ أو الاعلان عنها . كذلك ممارسة أنشطة هامشية مثل الباعة الجائلين وخدم المنازل وعمل النسوة والاطفال فى الحقول . وهذه الانشطة ، وإن كانت مشروعة من الناحية القانونية ، ليست كذلك من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى آثارها السلبية الخطيرة على الاقتصاد القومى .

وهناك من يمارس نشاطا مشروعا وخفيا فى ذات الوقت . وهؤلاء هم من يقتطعون من الوقت المخصص للنشاط الرسمى لمصلحة مباشرة النشاط الخفى . ويحصلون ، بالتالى ، على دخل من النشاط الرسمى يتسم بالانخفاض والثبات فضلا عن انخفاض انتاجيتهم فى العمل، بينما يحقق لهم النشاط الخفى دخولا مرتفعة ، بعيدا عن رقابة السلطات الحكومية والرسمية، تساعدهم على رفع

مستوى معيشتهم . والدليل على ذلك أن إنفاق طبقة اصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة عادة ما يتجاوز حدود الدخل المعلن أو المسجل لهذه الطبقة .

أضف إلى ذلك أن بعض دخول الاقتصاد الخفي تحقق مكاسب كبيرة على حساب إجمالي حجم الدخل القومي : فعادة ما يكون أداء الاعمال الاضافية، لمن يعمل في أكثر من وظيفة ، على حساب الاعمال الرسمية ، فتقل ساعات العمل الفعلية الرسمية مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي . وقد يكون لذلك آثار ايجابية فيما يختص بتوزيع الدخول الشخصية القابلة للتصرف والمدفوعات التحويلية ، إلا انه يساهم ، مع ذلك ، في زيادة درجة عدم العدالة في التوزيع[1].

ويرى البعض أن للاقتصاد الخفي آثارا اجتماعية واقتصادية ايجابية تتمثل في الآتي: رفع مستوى معيشة من يمارسون هذه الانشطة ، ومن ثم محاربة البطالة وخلق فرص عمل جديدة ، وكذلك توفير قدر اضافي من السلع والمنتجات المعروضة مما يؤدي إلى نوع من استقرار الأسعار المحلية ومن ثم زيادة معدلات الدخل والادخار .

لكن مثل هذه الايجابيات هي في ذاتها ، وفي نفس الوقت ، سلبيات لها انعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد الرسمي كما سيجئ البيان.

أضف إلى ذلك الآثار الاجتماعية حيث تصعد الفئات الدنيا

---

(١) د. حمدى عبد العظيم – مرجع سابق – ص ١٢ .

من المجتمع، والتى تحصل على دخول غير مشروعة خفية ، إلـى اعلى درجات السلم الاجتماعى بسبب ارتفاع الدخل وما يرتبط بـه من تصرفات استهلاكية ونفوذ اقتصادى أو سياسـى فـى بعـض المجتمعات النامية . وفى نفس الوقت يضعف المركز الاجتمـاعى النسبى للفئات المتوسطة والتى تقبل على الاعمال الدنيا ، التـى لا تتناسب مع التأهيل العلمى أو الاسرى لهم ، من أجل الحصول على دخول مرتفعة لمواجهة غلاء المعيشة الذى يصاحب نمو الاقتـصاد الخفي . وهو ما يؤدى فى النهاية إلى سوء وخلل فى توزيع الموارد البشرية على قطاعات النشاط الاقتصادى ، بالاضافة إلـى تراجـع القيمة الاجتماعية للتعليم والثقافة وزيادة نسبة التسرب مـن التعلـيم وارتفاع معدل الامية بدلا من انخفاضه[1] .

٣- تعريف الاقتصاد الخفي :

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن تعريف الاقتصاد الخفى بأنـه **مجموع الانشطة الاقتصادية التي يمارسها الاشـخاص الطبيعيـون والاعتباريون ولا يعلن عنها ولا تدرج دخولها فى حسابات النـاتج القومى سواء كانت هذه الانشطة مشروعة أو غير مشروعة مـن الناحية القانونية ، وإن كانت فى جملتها غير مشروعة من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى نتائجهـا وآثارهـا الاقتـصادية الخطيـرة وتأثيرها على السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية للدولة .**

وعليه فالاقتصاد الخفى لا يقتصر على نظام اقتصادى معين.

---

(١) د. حمدى عبد العظيم – مرجع سابق – ص ١٢ .

إذ يوجد فى الاقتصاد الرأسمالى شأن وجوده فى الاقتصاد الاشتراكى ، وكذلك فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن كان يبدو أكثر خطورة وأهمية فى الحجم وأكثر تزايدا فى مكوناته فى الدول النامية التى تعانى العديد من المشاكل والتداعيات الاقتصادية المتشابكة .

٤- تقسيم :

ولعل ابرز انشطة الاقتصاد الخفى ، التى سنكرس لها هذا البحث، هى الاتجار فى البشر باعتباره اسوء صورة للانشطة غير المشروعة بالنظر إلى أن الانسان ، الذى كرمه الله فى جميع الاديان، هو موضوع هذه التجارة .

وسنحاول فى هذا البحث عرض ظاهرة الاتجار فى البشر من حيث مظهرها الخارجى ، ومن حيث إنعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول .

وعليه سيتم توزيع هذا البحث على مبحثين كالتالى :

المبحث الأول : ونرصده للمظهر الخارجى للاتجار فى البشر .

المبحث الثانى : ونفرده للإنعكاسات الاقتصادية لهذه الظاهرة.

المبحث الأول

المظاهر الخارجية للاتجار فى البشر

==========

٥- مفهوم الاتجار فى البشر Trafficking in persons, or Human trafficking

يعد الاتجار فى البشر نوعا من العبودية الحديثة modern - day slavery. وهى فى واقع الامر جريمة ضد الانسان ذاته وامتهان لكرامته وآدميته بصورة تفوق كونها جريمة ضد الدولة والمجتمع .

وتدخل جريمة الاتجار فى البشر ضمن مفهوم الجريمة المنظمة[١] ، organized crime حيث تقوم بها عصابات احترفت الاجرام وجعلت الجريمة محور ومجال نشاطها الذى تمارسه، ومصدر دخلها واجرها الذى تتقاضاه . فهذه العصابات تمارس انشطتها الاجرامية كعمل ووظيفة ومهنة ، تهدف من ورائها إلى توليد تدفقات نقدية ضخمة وسريعة الحركة تقبل التنقل عبر وسائط متعددة ومختلفة، بعضها تقليدى والآخر مبتدع وإن كان فى النهاية مخالفا للقانون والعرف والاخلاق. ويمثل الاتجار فى البشر ثالث

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر د. محسن احمد الخضرى – غسيل الأموال "الظاهرة – الأسباب – العلاج" – مجموعة النيل العربية – سنة ٢٠٠٣ – ص ٣١ : ص ٣٣ .
وكذلك د. هدى قشقوش – جريمة غسيل الأموال فى نطاق التعاون الدولى – دار النهضة العربية – سنة ٢٠٠٣ – ص ٩ .

والسلاح guns حيث يحصد من وراءها بلايين الدولارات سنويا[1]. ففى تايلند ، على سبيل المثال ، تمثل عائدات الدعارة من ١٠ إلى ١٤% من اجمالى الناتج المحلى [2] . وفى اليابان تحقق هذه التجارة ٤٠٠ مليون دولار سنويا ، أى ما يعادل ٤ ترليون ين يابانى [3] .

والاتجار فى البشر جريمة ذات طبيعة خاصة باعتبار أن موضوعها سلعة متحركة ومتجددة هى فئة خاصة من البشر يعانون من الفقر الشديد والبطالة وعدم الامان الاجتماعى ، وهم فى الغالب الاعم من الحالات من النساء والاطفال . ومن ثم فإن لهذه الجريمة آثارا اقتصادية واجتماعية واخلاقية مدمرة .

وسوق هذه السلعة يتعدى الحدود الاقليمية للدول ، فهى بمثابة تجارة عبر الدول : فهناك دول عارضه لهذه السلع ،أى الدول المصدرة ، وهى عادة دول فقيرة اقتصاديا ، وتعانى من مشكلات اجتماعية واقتصادية واخلاقية متخلفة عن المشكلة الأم وهى مشكلة الفقر .

ويوضح الجدول التالى [4] بعض المناطق العارضة لهذه السلعة وحجم المعروض منها، مع الاخذ فى الاعتبار عدم دقة هذه

---

(١) Trafficking in Women and children: The U.S and international Response. May 10, 2000. p1 Congressional Research service Report 98 - 649 C.

(٢) دراسة لليونسيف تفضح ممارسات شبكات دعارة الاطفال (Net) .

(٣) Japan the trafficking of women, www. Paralumun.com p-1.

(٤) CRS Report Trafficking in women and children : The U.S and International respons - U.S department of state - International information programs. May, 10, 2000. http://usinfo.state.gov.

الارقام باعتبار أن هده التجارة غير مشروعة ومن ثم فالاحصائيات الخاصة بها غير مضبطة .

المناطق العارضة	حجم المعروض سنويا
جنوب شرق آسيا	٢٢٥,٠٠٠
جنوب آسيا	١٥٠,٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	١٠٠,٠٠٠
شرق اوروبا	٧٥,٠٠٠
امريكا اللاتينية والكاريبي	١٠٠,٠٠٠
افريقيا	٥٠,٠٠٠

أما الدول الطالبة ، أى الدول المستوردة، فهى فى غالب الاحوال من الدول الغنية اقتصاديا المتمتعة بقدر عال من الرفاهية والرخاء الاقتصادى ، والتى تعاني، فى ذات الوقت ، التخلف الاخلاقى وضعف الوازع الديني . فهذه الدول تعتبر ارضا صالحة لجذب هؤلاء الضحايا بالنظر لما تقدمه من وعود تتمثل فى توفير فرص عمل وتهيئة حياة أفضل ودخول مرتفعة ، ومساواة بالعمالة الوطنية ....الخ.

وغالبا ما تكون هذه الوعود وعودا كاذبة . ومن أمثلة تلك الدول: الولايات المتحدة الامريكية ، دول الخليج ، دول الشرق الأوسط ، ودول غرب اوروبا.

وعلى الرغم من أن الاتجار بالبشر يعد جريمة دولية تمثل انتهاكا لحقوق الانسان ، فإنها تتنامى بشكل سريع ومذهل في آن واحد .

وتدل الاحصاءات على انه فى خلال عام ٢٠٠١ تم بيع وشراء ونقل ما بين مليون وأربعة ملايين شخص فى العالم، معظمهم من النساء والاطفال [١] . وقدرت منظمة النزوح الدولية عدد الضحايا الذين تم الاتجار بهم داخل بلادهم، وعبر الحدود القومية، فى عام ١٩٩٧ بأربعة ملايين شخص . وتشكل الولايات المتحدة الامريكية بلد عبور ومقصد (مقر نهائى للرحلة) . وقد اشار تقرير صدر من الحكومة الامريكية فى عام ٢٠٠٣ إلى أن عدد النساء والاطفال التى يتم الاتجار بهم سنويا عبر الحدود الدولية على مستوى العالم يقدر بحوالى ٨٠٠,٠٠٠ إلى ٩٠٠,٠٠٠ شخص . وان ما بين ١٨,٠٠٠ : ٢٠,٠٠٠ من هؤلاء الضحايا يتم الاتجار بهم فى داخل الولايات المتحدة الامريكية . وقامت الحكومة الامريكية برصد ١٠٠ مليون دولار امريكى فى السنة الضريبية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لمواجهة هذه الظاهرة على المستوى الدولى [٢] .

وتدل هذه الاحصاءات المبدئية على مدى خطورة هذه الجريمة وتزايدها بصورة سريعة وعلى أنها نتاج لتقسيم العالم إلى عالم متقدم وآخر متخلف .

---

(١) تقرير اصدرته وزارة الخارجية الامريكية عن ظاهرة الاتجار بالبشر فى العالم لعام ٢٠٠١ .

(٢) Trafficking in Persons Report, June 2003, June 2004,
U.S Department of state. www.state.gov.

٦- تعريف ظاهرة الاتجار فى البشر [(١)] وعناصرها :

تتعلق التجارة ، عادة ، بسلع موضوعية لها كيان مادى بحيث يمكن بيعها أو شراؤها بمقابل مادى محدد ، بل ويمكن مصادرتها إذا لزم الامر . فالتداول يتم فى السوق وفقا للتعبير الاقتصادى . اما الحديث عن تجارة تتعلق باشخاص Trafficking in persons ، أى بالانسان ذاته ، فذلك ما يثير العديد من التحفظات لانها تجعل الانسان، الذى فضله الله على سائر المخلوقات الاخرى ، مجرد سلعة يمكن تداولها ومصادرتها أيضا عن طريق ترحيلها إلى بلدها الاصلى فى بعض الحالات.

إذاً ، يمكن القول أن هذا النوع من التجارة يختلف من حيث

---

(١) يقصد بالاتجار فى البشر ، وفقا للمادة الثالثة من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص ، وبخاصة النساء والاطفال ، المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصادر من الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٠ : أ) تجنيد اشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو ايواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من اشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو اساءة استعمال السلطة أو اساءة استغلال حالة استضحاف ، أو باعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال ويشمل الاستغلال ، كحد ادنى ، استغلال دعارة الغير أو سائر اشكال الاستغلال الجنسي ، أو السخرة أو الخدمة قسراً ، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الاعضاء ؛

(ب) لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالاشخاص على الاستغلال المقصود والمبين فى الفقرة (أ) محل اعتبار فى الحالات التى يكون قد استخدم فيها اى من الوسائل المبينة فى الفقرة (أ) .

(جـ) يعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقيله أو ايواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال "اتجارا بالاشخاص" حتى لو لم ينطو على استعمال اى من الوسائل المبينة فى الفقرة (أ) .

(د) يقصد بتعبير "طفل " اى شخص دون الثامنة عشر من العمر .

وبينت المادة الرابعة من البروتوكول المذكور نطاق تطبيقه فقصرته على الجرائم ذات الطابع غير الوطنى التى تقترفها جماعات اجرامية منظمة وليس مجرد حالات فردية غير منظمة .

محله عن التجارة بمفهومها الاقتصادى ، إذ يتخـذ مـن الانـسان موضوعا له فيجعله سلعة محلا للعرض والطلب .

ولما كانت التجارة تعنى تحكم التاجر والعميـل فـى نـوع السلعة وجودتها وسعرها ، فإن هذا يثير العديد من التساؤلات حول السلعة موضوع هذا البحث .

وقد تعددت التعريفات المختلفة للاتجـار فـى البـشر [1] ، ويمكن ردها إلى التعريف التالى:

هى كافة التصرفات ، المشروعة وغير المشروعة ، التـى تحيـل الانسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التـصرف فيـه بواسـطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله فى اعمـال ذات اجر متدن أو فى أعمال جنسية أو ما شابه ذلك ، وسواء تـم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسرا عنه أو بأى صورة أخرى من صور العبودية .

ويتضح لنا من هذا التعريف أن الاتجار فى البشر يفتـرض

---

(١) منها التعريف الامريكى – بروتوكول الأمم المتحدة – والذى يعرف الاتجار فى البـشر بأنه :

The recruitment, transportation, transfer, harboring or receipt of persons, by means of threat or use of force or other forms of coercion, of abduction, of fraud, of deception, of the abuse of power or of a position of vulnerability or of the giving or receiving of payments or benefits to achieve the consent of a person having control over another person, for the purpose of exploitation. Exploitation shall include, at a minimum, the exploitation of the prostitution of others or other forms of sexual exploitation, forced labor or services, slavery or practices similar to slavery, servitude or the removal of organs.

توفر عناصر ثلاثة هى: السلعة ، الوسيط ، السوق (حركة السلعة) .

٦- أ - السلعة :

وتتمثل فى الشخص الذى يمكن بيعه أو تجنيده أو نقله أو ايواؤه أو استقباله فى أى بلد آخر غير موطنه الاصلى ، وذلك بقصد استغلاله . ويتم هذا الاستغلال إما عن طريق تقديم عمل مشروع ، أصلا ، ولكن بطريق السخرة ، دون الحصول على المقابل المادى الملائم لهذا العمل ، ودون التأمين عليه أو تهيئة اقامة مشروعة له فى الدولة المضيفة ، مما يجعله يدخل فى نطاق الاعمال غير المشروعة . وإما عن طريق تقديم عمل غير مشروع يتمثل فى الاستغلال الجنسى وممارسة البغاء أو نزع الاعضاء وغير ذلك .

ويستوى فى ذلك أن يتم استغلاله طواعية منه أو كرها عنه. ويتمثل هذا الاكراه فى استعمال القوة والخطف والاحتيال والنصب ، وغيرها من الصور الأخرى .

وعادة ما يكون الضحية من النساء والأطفال ، دون التقيد بسن معينة . ويحصل هؤلاء على مقابل لاستغلالهم عادة ما يكون ضئيلا لا يكفى لسداد التزاماتهم .

ويخرج هؤلاء الضحايا من بلادهم بعدة طرق : **فقد يكون الخروج طواعية** عن طريق تقديم الوعود الكاذبة بتوفير فرص عمل بمقابل مادى كبير يتم الاعلان عنها فى الصحف أو عبر شبكة

الانترنت، أو عن طريق الاتصال المباشر بهم . ويتم تزويدهم بتذاكر الانتقال ووثائق سفر مزورة للوصول إلى الجهة أو البلد المضيف ، وذلك مقابل حصول الوسطاء على سندات مديونية بهذه المبالغ مما يؤدى إلى ارهاق هؤلاء الضحايا بتكاليف باهظة وديون تضمن ارتباطهم بهؤلاء الوسطاء(١) .

وقد يكون **الخروج جبرا عنهم** عن طريق خطف السيدات والاطفال من بلدهم الاصلى لاسغلالهم بالقوة فى دولة اخرى . ويتضمن الاجبار هنا الايذاء المعنوى cruel mental والجسمانى physical abuse كالضرب وهتك العرض والتجويع والإدمان بالإكراه والحبس والعزلة .

وسواء تمت التجارة بإرادة الضحية أو قسرا عنها ، فإنهم يتعرضون للإصابة بالأمراض المعدية دون الحصول على الرعاية الطبية الملائمة .

ولذلك عادة ما يتم اختيار الضحية من صغار السن ، الذين لا تتجاوز أعمارهم خمسة وعشرين عاما ، لضمان مقاومتهم للإمراض المعدية كالإيدز والتهاب الكبد الوبائي وغيرها من الامراض ، وان كان مصيرها فى حالات الاصابة قد يصل إلى حد القتل .

٦- ب- الوسيط (التاجر) :

ويقصد بالوسيط الأشخاص والجماعات الاجرامية المنظمة

---

(١) Trafficking in women and children. May 10, 2000 usinfo.state.gov. http:/usinfo.state

التى تقوم بعملية نقل وتسهيل هذه التجارة .

فيقوم هؤلاء بأعمال الوساطة بين الضحية وبين جماعات أخرى فى البلد محل مباشرة النشاط أو الاستغلال وذلك مقابل الحصول على دخول مرتفعة .

ووفقا للمادة الرابعة من بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصادر من الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٠ لا تسرى أحكام هذا البروتوكول إلا على الاتجار عبر الوطنى فى البشر الذى تقوم به جماعات اجرامية منظمة دون الحالات الفردية العارضة.

ويعنى ذلك أن الوسيط يجب أن يتبع جماعات اجرامية منظمة تحترف مثل هذا النوع من التجارة. أما ما يتعلق بالحالات الفردية والعارضة فلا تعد من قبيل الاتجار فى البشر.

وجدير بالذكر أن الوسيط ليس مجرد شخص طبيعى، بل هو مشروع منظم يحترف مثل هذه التجارة . فهو مشروع اقتصادى متكامل البنيان قريب الشبه من المشروعات الاقتصادية متعددة الجنسيات . إذ أن الشبكة الاجرامية التى تقوم بهذه التجارة تتكون، فى الغالب الاعم ، من وسطاء يتخذون من الدول العارضة لهذه السلعة مركزا لهم حيث يقومون باختيار الضحايا محل التجارة ، ومن وسطاء مسهلين للمساعدة فى عبور هذه السلعة من بلد المنشأ إلى البلد المضيف الذى يوجد فيه وسطاء آخرون يقومون بمهمة استلام هذه السلع وتوزيعها على الانشطة المختلفة.

٦- جـ- السوق (حركة السلعة) :

يتعلق الاتجار فى البشر بانتقال الضحايا من موطنهم الاصلى إلى بلد اخر، أو عدة بلاد اخرى ، وذلك لاستغلالهم بصورة غير مشروعة .

وعليه قد يكون البلد الآخر مجرد منطقة تجمع أو عبور للضحايا تمهيدا لانتقالهم إلى المكان المقصود للاستغلال، أو قد يكون الانتقال مباشرة إلى بلد الاستغلال .

ويمكن القول أن الاتجار بالبشر يرتبط بعدة اسواق : **دول العرض** أى الدول المصدرة للضحايا ، وهى عادة دول فقيرة أو متخلفة تعانى من العديد من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تمثل عنصر طرد لهؤلاء الأشخاص. فهى عادة تمثل دول الاقتصاد المغلق.

ودول الطلب ، أى الدول المستوردة ، وهى عادة دول غنية أو صناعية كبرى، أو دول مجاورة ذات مستوى معيشة افضل، ومن ثم تمثل عنصر جذب قويا لهؤلاء الأشخاص للخروج من مشكلاتهم وتحسين ظروفهم وأوضاعهم دون النظر إلى طريقة الاستغلال ونوعه ومدى مشروعيته. فهى عادة تمثل دول الاقتصاد الحر.

وبين هذين النوعين من الدول قد توجد دول عبور أو ترانزيت تقع ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة ، اذ تمثل مجرد مكان أو مركز لتجمع هؤلاء الضحايا تمهيدا لانتقالهم إلى الدول المستوردة لهم .

وعادة ما تكون دول الترانزيت أو العبور دولا فقيرة تمثل حلقة الاتصال بين الدول المصدرة والمستوردة، نظرا لبعد المسافة بينها، مقابل عمولات باهظة .

وقد وصلت تقديرات الارباح التى يحققها هؤلاء الوسطاء من ٥ إلى ٧ بليون دولار فى السنة ، وفى بعض السنوات وصلت إلى ٩,٥ بليون دولار. وهذا هو الدافع الحقيقى وراء انتشار هذه الظاهرة، فالإرباح مرتفعة جدا والنفقات منخفضة للغاية بالإضافة إلى انخفاض عنصر المخاطرة وطول الفترة الزمنية لاستغلال هذه السلعة [١] .

وبدهى أن هيكل هذه الاسواق ذو طبيعة احتكارية من جانب الوسيط ، نظرا للإرباح الهائلة التى تدرها هذه التجارة غير المشروعة مما يدفع المتعاملين فيها إلى استعمال كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة للحيلولة دون منافسة غيرهم من الوسطاء لهم فى هذا المجال.

٧- انواع التجارة :

ذكرنا من قبل أن الاتجار فى البشر يعنى انتقالهم من موطنهم الاصلى إلى بلد آخر بقصد استغلالهم بصورة غير مشروعة . فهؤلاء وان كانوا يحصلون على مقابل لهذا الاستغلال إلا انه مقابل لا يعوضهم عن امتهان كرامتهم وضياع مستقبلهم ، بل

---

(١) Crimes of the powerful- Trafficking in Human Beings- By pr. Georgi Glonti p.16.

وفى كثير من الاحيان يفقدهم حياتهم .

ويمكن تحـــديد انواع الاتجار فى البشـــر فى ثلاث صـــور اساسيـــة هي: البغاء ، وعمالة الاطفـــال دون الـــسن القـــانونى ، وتجارة الاعضاء البشرية.

وعليه سنتناول هذه الصور كل في بند مستقل :

أولا - الاستغلال الجنسى

٨ - البغاء :

وهو يمثل أهم وأخطر صور الاتجار فى البـــشر وأكثرهـــا انتشارا على مستوى العالم المتخلف والمتقدم على السواء .

ونظرا للإرباح الضخمة التى تحققها مثل هذه التجارة ، فإن الكثير من تجار السلاح والمخدرات قد هجروا نـــشاطهم الاصـــلى واستبدلوا به الاتجار فى البشر. وذلك لكونه اقل مخاطرة وعقوبـــة بالإضافة إلى استمرارية الارباح . فالإنسان كـــسلعة غيـــر قابـــل للاستهلاك فى الزمن القصير ، أما السلع الاخـــرى ، كالمخـــدرات والسلاح ، فهى تستهلك بمجرد الاستعمال.

وبتعبير آخر ، يمكن استغلال الإنسان ، كسلعة ، اكثر مـــن مرة دون أن يبلى ، ومن ثم فإن ذلك يـــضمن اســـتمرارية اربـــاح مباشرى هذه التجـــارة والتـــي تـــسمى بـــصناعة الجـــنس Sex Industry[١].

---

(١) The International Trafficking and Prostitution of Women and children Sara Elizabeth Dill www. angelfire.com.

ويشمل ضحايا البغاء السيدات والفتيات صغار السن ، اقل من ٢٥ سنة ، وكذلك الاطفال سواء من الذكور أو الاناث . ويمثل بغاء الاطفال ابشع صورة للاستغلال الجنسى لآثاره الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للبنية الاساسية للمجتمعات .

وتدل الاحصائيات على أن تجارة البغاء تقسم العالم ، وفقا للظروف الاقتصادية ، إلى مناطق مصدره ومناطق مستوردة له . ويمكن القول بأن المناطق المصدرة له تتركز فى جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا ، الاتحاد السوفيتي ، شرق اوروبا ، امريكا اللاتينية والكاريبى ، وإفريقيا .

اما المناطق المستوردة فهى آسيا والشرق الاوسط ، غرب اوروبا ، وشمال امريكا.

٨- أ- الدول المصدرة للبغاء :

يلاحظ أن الدول المصدرة للبغاء هى الدول التى تعانى من الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية والتفكك الاقتصادى والفقر. فعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى يعد من أهم عوامل طرد المواطنين نحو الخارج . حيث يمارس بعضهم انشطة مشروعة ، بينما تمارس الاغلبية انشطة غير مشروعة بحثا عن الكسب السريع والخروج من ازماتهم المتتالية .

ونستطيع أن نستخلص ذلك بالنظر إلى بعض الدول المصدرة للبغاء فى العالم :

البلـــــد	الاعـــــداد [1]
الهند	٢,٣ مليون
اندونسيا	٧١,٢٨١
بورما	٢٠,٠٠٠ : ٣٠,٠٠٠
الفلبين	٣٠٠,٠٠٠
كامبوديا	١٠,٠٠٠ : ١٥,٠٠٠
ماليزيا	١٤٢,٠٠٠
بنجلاديش	٢٠٠,٠٠٠
اليابان	١٥٠,٠٠٠
الصين	٢٤,٧٥٠
سيريلانكا	١٥,٠٠٠
فيتنام	٦٠,٠٠٠ : ٢٠٠,٠٠٠
تايوان	٦٠,٠٠٠ : ٤٠,٠٠٠
تايلند	٣٠٠,٠٠٠ : ٢,٨ مليون
الولايات المتحدة	٨٠٠,٠٠٠ : ٩٠٠,٠٠٠

٨- ب - الدول المستوردة للبغاء :

تشمل الدول المتقدمة اقتصاديا والتى تتمتع بقدر عـــال مـــن الاستقرار الاقتصادى والسياسى . فهى دول ملجأ لهؤلاء الأشخاص بحثًا عن الكسب السريع والاستقرار بغض النظر عن الآثار الخطيرة

---

(١) Statistics on trafficking and Prostitution in Asia and Pacific, www.codewan.com.ph Gathered by CATW - AP, January 21, 1999.

التى قد تلحق بهم من جراء ممارسة هذا النوع من النشاط .

ويلاحظ على هذه الدول انها لا تحرم دينيا أو اخلاقيا أو شرعيا ممارسة البغاء فيها . فلا يوجد بها ، عادة ، قيم دينية أو تشريع يحرم ممارسة البغاء ومن ثم يقرر عقوبة لممارسة مثل هذه الانشطة .

ومن امثلة الدول المستوردة ، دول غرب اوروبا مثل المانيا، ايطاليا ، فرنسا ، سويسرا ، هولندا ، اليونان ، ودول الخليج واليابان والولايات المتحدة الامريكية .

٨- جـ- دول العبور (الترانزيت) :

تحتاج حركة تجارة الأشخاص من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة ، فى بعض الأحوال ، وبخاصة فى حالة بعد المسافة بينها ، إلى وجود دول عبور أو ترانزيت تكون حلقة الوصل بينها ، مثال ذلك الهند والمكسيك .

فتجارة الأشخاص من الدول المصدرة إلى المستوردة تتم ، إذاً ، وفقا لاتجاه ومسار مكانى معين ولا تترك لمحض الصدفة .

فالتنظيمات الاجرامية التى تتولى عملية التصدير والاستيراد اشبه بالمؤسسات والمنشآت دولية النشاط التى يكون لها اكثر من فرع فى عدة دول تبدأ من دول التصدير حيث تقوم بتحديد المجموعات المعدة للتصدير من اجل ممارسة البغاء وبتجهيز التأشيرات ووثائق السفر استعدادا لانتقالهم إلى دول الاستيراد عبر دول الترانزيت بحسب كل مجموعة وبحسب الدول المستهدفة .

وبمجرد وصول هؤلاء الأشخاص إلـــى دول الاســتيراد تتــولاهم تنظيمات اجرامية اخرى، تابعة أو مستقلة عن الاولى، تعمل علـــى توزيعهم على اماكن النشاط المختلفة مع ارهاقهم بالضمانات التـــى تكفل لهذه التنظيمات الحصول على الارباح الناتجة من ممارسة هذه التجارة .

٨- د - اسرائيل النموذج الأوضح لتجارة البغاء :

وتعد اسرائيل نموذجا واضحا لعمليات الاتجار فى الأشخاص حيث تستقبل سنويا اعداداً ضخمة من دول الاتحاد السوفيتى السابق وجنوب افريقيا للعمل فى هذا المجال.

وتوضح الاحصائيات انه فى عام ٢٠٠٠ قد تم القبض على حوالى ٤٧٤ امرأة أجنبية دخلت إلى اسرائيل بطريق غير مـــشروع لممارسة انشطة غير مشروعة . والغالبية العظمى من هذه الاعـــداد قد آتت إلى اسرائيل من دول الاتحاد السوفيتى السابق، وخاصة من اوكرانيا وروسيا ومولودفا ، وجميعهم تقريبا تحت ســـن العـــشرين عاما .

والإحصائية التالية [١] توضح هذه الاعداد على النحو التالى:

---

(١) - Trafficking in woman in Israel,- An updated Report - 2001- Hot line for Migrant Workers - p.5
- World bank indicatiors, Datalose, http: ww.worldbank.org.data.

اسم الدولة	الاعداد	النسبة المئوية	GN P per capita	عدد السكان تحت خط الفقر
اوكرانيا	١٨٠	%٤٦	٧٠٠ دولار	%٢٨
روسيا	١٠٩	%٢٨	١,٦٦٠ دولار	%٣٠
مولدوفا	٦٨	%١٧	٤٠٠ دولار	%٥٥
مناطق اخرى	HV	%٩		

ويتضح من هذا الجدول أن هذه الدول ، على وجه التحديد ، قد تعرضت للانهيار الاقتصادى والاجتماعى نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتى، مما أدى إلى جعل العديد من القوى العاملة فى حالة بطالة ، أو إلى حصولها على اجور منخفضة . وبطبيعة الحال فإن السيدات هن اول فئة تعانى من البطالة . كل ذلك يدفعهن إلى البحث عن أى فرص عمل ، مشروعة أو غير مشروعة ، للكسب والحياة وخاصة خارج اقليم دولهن. وهذا ما يفسر انتشار الضحايا من تلك البلاد .

وبنظرة بسيطة إلى هذه الدول يتضح انها تعانى من ظروف اقتصادية متدهورة ويعيش اهلها تحت مستوى خط الفقر .

وقد تغيرت طريقة دخول هؤلاء الضحايا إلى اسرائيل بعد صدور العديد من القوانين واللوائح التى تفرض القيود على هذه التجارة . فبعد أن كان الدخول يتم إما عن طريق الزواج الصورى، أو المستندات المزورة، أو وثائق الهجرة الاسرائيلية المزورة، أو بواسطة ميناء حيفا ، اصبح الدخول الآن يتم عن طريق الحدود المصرية الاسرائيلية . فأصبحت بذلك مصر بلد أو منطقة عبور تمهيدا لنقل الضحايا عبر الحدود البرية إلى اسرائيل . وتعتبر

مطارات الغردقة وشرم الشيخ اماكن تجمع لهؤلاء الضحايا تمهيـدا لنقلهم عن طريق سيناء إلى اسرائيل . وعادة ما يتم عبور الحـدود المصرية الاسرائيلية سيـرا على الاقـدام بمعاونـة دليـل مـن البدو[١].

وبمجرد وصول الضحايا إلى اسرائيل يتم بيعهم بطريقتين : إما بطريقة المزاد العلنى public auction حيث يتم عرضهم أمام تجار أو سماسرة متخصصين ويتم البيع على أساس أعلى سعر ، أو بطريقة البيع الخاص private sale حيث يتم البيع مـن شـخص لآخر. ويتراوح ثمن البيع فيما بـين ٤,٠٠٠ إلـى ١٠,٠٠٠ دولار حسب السن والمظهر بالإضافة إلى نوع المستندات .

ويتم استخدام هؤلاء الضحايا فى ممارسة الدعارة والبغاء مع التزامهم بدفع الديون الناتجة عن مصاريف انتقالهم إلى اسرائيل ، نفقات المستندات المزورة ، وغيرها من الديون الاخرى . ولا يملك هؤلاء الرفض أو الامتناع عن ممارسة البغاء وإلا تعرضوا للإيذاء البدنى والنفسى ، خاصة وأن هؤلاء التجار يعلمون جيدا محل إقامة عائلاتهم ويهددونهم بالإيذاء .

٨- هـ - حركة البغاء على مستوى العالم :

ويوضح الجدول التالى حركة إنتقال هذه السلع مـن الـدول المصدرة إلى الدول المستوردة :

---

(١) - For you were strangers "modern slavery and trafficking in human Beings in Israel - Hotline for migrant workers - February 2003.
- Trafficking in women in Israel - An updated report - 2001 - Hotline for migrant workers p.6.

القارة	المنطقة	اعداد الضحايا سنويا	الدول المصدرة	الدول المستوردة	اعداد الضحايا فى بعض الدول
١- آسيا (مليون سيده سنويا)	أ) جنوب شرق آسيا	٢٢٥,٠٠٠ ضحية من النساء والاطفال	تايلند - كامبوديا - الفلبين - اليابان - تايوان - ماليزيا - هونغ كونج - الصين - فيتنام - بورما - لاوس - اندونيسيا	المناطق: شرق اوروبا - روسيا - جنوب شرق آسيا الدول: اليابان - استراليا - الولايات المتحدة الامريكية - غرب اوروبا	١٥٠,٠٠٠ سيدة غير يابانية فيما يتعلق باليابان وحدها
	ب) جنوب آسيا	١٥٠,٠٠٠ ضحية من النساء والاطفال	سيريلانكا - الهند - بنجلاديش - نيبال - باكستان - هونج كونج - بوتان ....+ استراليا	الدول: الهند - الولايات المتحدة الامريكية - غرب اوروبا - الشرق الاوسط وخاصة الامارات	الهند : ٤٠,٠٠٠ : ٢٠٠,٠٠٠ غير هنديات + ٢ مليون من الهند الامارات : ٢٠,٠٠٠ طفل من باكستان
٢- اوروبا	أ- الاتحاد السوفيتى ب- شرق اوروبا	١٠٠,٠٠٠ ضحية ١٧٥,٠٠٠ ضحية	روسيا - لوكرانيا - البانيا - استونيا - الشيشان - الصرب - ايطاليا - البوسنه - كوسفو - يوغوسلافيا - البلقان . وتعد دول شرق اوروبا دول استقبال وعبور	غرب أوروبا: المانيا ، ايطاليا ، فرنسا ، سويسرا ، هولندا ، اليونان ، النمسا ، بريطانيا . الشرق الاوسط : اسرائيل والسعودية والامارات الشرق الاقصى: اليابان وتايلند امريكا وكندا : وسط اوروبا : بولندا - المجر - التشيك	٧٠% من السيدات الروسيات واوروبا الشرقية + افريقيا (غانا ، نيجيريا - المغرب) + جنوب شرق آسيا (الفلبين ، تايلند) + امريكا اللاتينية (البرازيل - كولومبيا - الدومينيكان) ١٥% من الروسيات واوروبا الشرقية ٣% إلى امريكا وكندا ١٢% إلى وسط اوروبا

القارة	المنطقة	اعداد الضحايا سنويا	الدول المصدرة	الدول المستوردة	اعداد الضحايا فى بعض الدول
٣- امريكا	امريكا اللاتينية والكاريبى	١٠٠,٠٠٠ ضحية	برازيل - جمهورية الدومينيكان - المكسيك (منطقة عبور) - هندوراس- كوستاريكا - ترينداد - وتوباغو - الارجنتين - البرازيل بتعد دول وسط امريكا والمكسيك دول عبور لهذه التجارة	غرب اوروبا الولايات المتحدة الامريكية	٢ مليون طفل
٣- افريقيا		٥٠,٠٠٠ ضحية	السودان - رواندا - توجو - بنين - بتسوانا - زائير - الصومال - اثيوبيا - نيجيريا - الجزائر - غانا - جنوب افريقيا - الجابون	١- المناطق : غرب اوروبا + الشرق الاوسط + الولايات المتحدة الامريكية . ٢- الولايات المتحدة : (نيويورك - فلوريدا - شمال كارولينا - كاليفورنيا - هاواى...)	

المصدر :

Trafficking in women and children : The U.S.A and International Response.

ثانيا- تجارة الاشخاص وعمالة الاطفال

٩- صور الاتجار :

من أسوء صور الإتجار فى البشر الاتجار فى الاطفال الذين يمثلون البنية الاساسيــة والثروة البشرية المستقبلية لكافة المجتمعات باختلاف أنظمتها الاقتصادية.

وتتعدد صور هذا الاتجار ليشمل العمالة دون السن القانونى مجردة من أى حماية قانونية أو صحية أو اجتماعيــة ، الاســتغلال الجنسي، وتجارة الاعضاء البشرية .. وغيرها من صور الاتجــار الأخرى كالعمل فى المزارع والمناجم وخدمة المنازل والتسول فــى الشوارع والعمل فى قطاع السياحة (١) والانخراط فــى النزاعــات المسلحة....

وكما ذكرنا من قبل فإن هذه الظاهرة تشمل النساء والأطفال على وجه الخصوص . فالنساء ، بإرادتهن أو بــالجبر والإكــراه، يضطرون لبيع أنفسهن كسلعة لتجار هذه الظاهرة . أما الاطفال فإن بيعهم يتم من جانب ذويهم تحت وطأة الظروف الاقتصادية القاســية التى يعانون منها ، أو نتيجة لفقد الاسرة والعائل ، مما قد يعرضهم للوقوع فريسة فى أيدى تجار هذه الظاهرة. ويحقق هؤلاء التجــار أرباحا طائلة من هذه التجارة وصلت إلى ١٢ بليون دولار فى السنة وفقا لتقرير منظمــة العمــل الدوليــة لــسنة ٢٠٠٣ (٢) . وهنــاك

---

(١) Trafficking in persons reports- June 2004 - op- -cit - p11.

(٢) UNICEF - To end childlabour nations must fight trafficking of children p.2. www.unicef.org

إحصائيات أخرى تقرر أن نسبة الاطفال فى هذه التجارة بلغت ١,٢ مليون طفل سنويا، خاصة من الاناث تحت سن ١٣ الذين وفدوا من آسيا وشرق أوروبا [١] .

وتمثل جريمة الاتجار فى البشر أبشع صور الجريمة المنظمة التى تنافس تجارة السلاح والمخدرات . ولا نبالغ إذا ذكرنا أنها تمثل الصدارة إذا ما استطعنا أن نصل إلى الاحصائيات الحقيقية والدقيقة لمثل هذه التجارة ، والتى لا تفصح عنها الدول ، غالبا ، فى الاحصائيات الرسمية حفاظا على سمعتها فى المجتمع الدولى.

وجدير بالذكر أن الاتجار فى الاطفال لا يقتصر على دول محددة، بل يشمل كافة دول العالم خاصة الدول التى تعانى من الفقر والبطالة والانهيار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . وتمثل هذه الدول دول التصدير لهذا النوع من التجارة إلى دول الاستيراد وهى الدول التي تنعم بالاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وتعانى من الانحطاط الاخلاقى وفقدان الوازع الدينى ، وذلك مرورا بدول العبور التى تمثل حلقة الاتصال بين دول التصدير والاستيراد.

٩- أ - الاستغلال الجنسى :

ومن أبشع صور الاتجار فى الاطفال الاستغلال الجنسى الذى يفقد هؤلاء الاطفال براءتهم ويقضى على أى مستقبل لهم فى الحياة . أضف إلى ذلك التعرض لكافة الوان العذابات والإكراه البدنى والنفسى لممارسة مثل هذه الافعال . وعادة ما يحاول أرباب

(١) نفس المرجع السابق ، وكذلك :
-Unicef- Child Protection- Trafficking and sexual exploitation p.1. www.unicef.org

هذه العصابات المنظمة إقناع ذوى هؤلاء الاطفال بالخروج من الاسرة والابتعاد عن إى حماية لهم بحثا عن حياة أفضل ومورد رزق أوسع يساعد على خروجهم من ازماتهم وحالة الفقر التى يعيشون فيها . ويتم الانتقال إلى بلد آخر بعيد أو قريب من موطنهم الاصلى ، عادة ما يكون بلداً اجنبية من حيث اللغة والعادات والتقاليد مما يجعل هؤلاء الاطفال بمعزل عن المجتمع الجديد الذين يعيشون فيه . وتحت وطأة هذه الظروف يصبح هؤلاء الاطفال تحت سلطة هذه العصابات حيث يتم توجيههم إلى اماكن العمل المختلفة التى تتراوح ما بين التسول فى الشوارع أو العمل كخدم فى المنازل كبداية وفى الدعارة كنهاية ..... (١)

وتدل الاحصائيات أن عدد الاطفال اقل من ١٨ سنة الذين يمارسون الدعارة وصل إلى كثر من ٢ مليون طفل سنويا. يأتى من اسيا وحدها مليون طفل سنويا، ومن الولايات المتحدة الامريكية ٣٠٠,٠٠٠ . أما عدد الاطفال اقل من ١٥ سنة فيبلغ حوالى ٨٠ مليون طفل من ١٢٤ دولة يمارسون اعمالا مختلفة . وقد تصل هذه الاعداد إلى الضعف من اجمالى دول العالم(٢).

هذا وقد حددت منظمة اليونسيف المقصود بالاستغلال الجنسى وما يشابهه(٣) وأوجزته فيما يلى :

---

(١) وكذلك قد يتم بيع هؤلاء الاطفال لراغبى التبنى فى بعض الدول ، وتشير الاحصائيات أن ما بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ من الاطفال والرضع من جواتيمالا وحدها يتم الاتجار بهم لاغراض التبنى فى شمال افريقيا واوروبا - مقالة على الانترنت . Unicef : child protection –www.unicef.org.

(٢) Unicef: child protection -Trafficking and sexual exploitation.

(٣) Unicef, Voices of youth, Glossary.

- <u>الاعمال الاباحية للاطفال</u> : Child pornography مثل الصور والكتابة عن اطفال يمارسون الجنس ، أو تصوير اعضائهم الجنسية لإشباع الرغبة الجنسية للآخرين من البالغين. وقد يتم عرض هـذه الصور فى كتب أو مجلات أو على الانترنت ...

وبطبيعة الحال فإن هذه الاعمال تتنافى مع القانون وتمثـل اسوء اشكال استغلال الاطفال.

- <u>البغاء</u> Child prostitution : ويقصد بـه ممارسـة الاطفـال للجنس مع آخرين، سواء كانوا بالغين أو اطفال، وذلك بمقابل مادى أيا كان شكله . وهو بالطبع يعتبر من صور الاسـتغلال الجنـسى للأطفال . وهذا ما نص عليه فى المادة الثانية / ب من البروتوكول الاختيارى لاتفاقية حقوق الاطفال لعام ٢٠٠٠ .

- <u>الاستغلال الجنسى للاطفال لاغـراض تجاريـة</u> Commercial sexual exploitation of children مثل اجبار أو اكراه الاطفال على ممارسة الجنس بواسطة شخص بالغ أو منظمـة أو مجموعـة مقابل دخل مادى أو أى مكافأة أو أى صورة أخـرى مـن صـور الدخل .

ويختلف الاستغلال الجنسى هنا عـن (التعـسف الجنـسى) sexual abuse من حيث كون هذا الاخير يتم بدون مقابل مادى . وبطبيعة الحال فالاستغلال الجنسى للأطفال لاغراض تجارية يمثـل انتهاكاً واضحا لقانون ولحقوق الاطفال .

وعادة ما يستخدم الاطفال لاغراض الاستغلال الجنسى تحت ضغط الفقر والظروف الاقتصادية السيئة لأسرهم وذويهم .

وبدهى أن الاستغلال الجنسى للأطفال بهذا المفهـوم يمثـل

نوعا من العبودية الحديثة أو العودة إلى نظام الرق مرة اخرى حيث يتحول هؤلاء الاطفال إلى مجرد سلعة تباع فـــى ســـوق الـــدعارة والبغاء. ناهيك عن الاضرار الجسيمة المزمنة التى تلحق بهـؤلاء الاطفال من امراض وحمل مبكر وخلل نفسي وجسدى ، من جهة ، والتى تصيب المجتمع وبنيته الاساسية من جهة اخرى .

وإذا كان الفقر هو السبب الرئيـــسى للاســـتغلال الجنـــسى للأطفال، إلا أن هناك عوامل اخرى تساهم فى انتشار هذه الظاهرة منها التفكك الاسرى ، والنزاعات المسلحة والتمييز بين الجنسين (١) والأزمات الاقتصادية والسياسية التى تعانى منها الكثير من الدول .

---

(١) تدل الاحصائيات انه بالرغم من التقدم والاراء التى تنادى بالحرية والمساواة بين الذكور والاناث على مستوى العالم وتزايد المعاهدات التى تنادى بذلك إلا أن التمييز بـــين الـــذكور والاناث ما زال قائما ضد الاناث . وهذا التمييز يتم فى كافة جوانب الحيـــاة وخاصـــة فـــى التعليم باعتباره القناة الاساسية لكافة المجالات الاخرى وعلى وجه الخصوص فـــى الـــدول المتخلفة .

وتشير الاحصائيات التالية من منظمة اليونسكو ١٩٩٤ على نسبة التعلـــيم لكـــل مـــن الذكور والاناث في ١٨ دولة على النحو التالي :

البلد	الذكور %	الاناث %	البلد	الذكور %	الاناث %
١- افغانستان	٤٢	١١	١١- بنين	٤٢	١٩
٢- بوركينا فاسو	٢٦	٧	١٢- بوتان	٥١	٢٣
٣- نيجريا	١٨	٥	١٣- باكستان	٤٦	٢١
٤- نيبال	٣٧	١١	١٤- السنغال	٣٩	١٩
٥- سيراليون	٤٠	١٤	١٥- بنجلاديش	٤٧	٢٣
٦- ليبريا	٤٩	١٨	١٦- جيبوتي	٥٥	٢٧
٧- موزمبيق	٥٢	١٩	١٧- المغرب	٥٢	٢٦
٨- غينيا	٤٥	١٨	١٨- توجو	٦١	٣٠
٩- بوروندى	٤٥	١٩			
١٠- جامبيــــــا Gambia	٤٨	٢٠			

هذا وتستغل الشبكات الاجرامية المنظمة مثل هذه الظروف لتقديم العروض لاسر هؤلاء الاطفال للخروج من ازماتهم ورفع مستوى معيشتهم. وتمثل هذه العروض العصا السحرية لهؤلاء الاسر دون النظر للمستقبل المظلم والغامض الذى ينتظر اطفالهم ، ويصبح منطقهم هو بيع طفل فداء للأسرة .

ولا يخفى ما تلعبه شبكة الانترنت من دور مؤثر فى تنامى هذه الظاهرة وانتشارها وذلك عن طريق تقديم العروض والصور لممارسة الجنس وسبل الاتصال بالضحايا . اضف إلى ذلك أن الجرائم المرتكبة بواسطة الانترنت تتوزع أماكنها بفضل التقدم العلمي والهائل على اقاليم دول عدة ، كما تضعف وتتلاشى سريعا ادلة اثباتها ، وليس ايسر من تنقل فاعليها من بلد إلى آخر (١) . كما يسهل على العصابات الاجرامية الدولية استخدامها ، وارتكاب الجرائم وخاصة الاستغلال الجنسى للنساء والأطفال بواسطتها . بل وتستخدمها هذه العصابات بالفعل فيما يسمى بسياحة الجنس sex tourism بقصد جذب اكبر عدد من السائحين وإحداث نوع من الانتعاش الاقتصادى المؤقت وذلك على حساب ثروة قومية اساسية هم الاطفال.

وقد كشف تقرير للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة أن احد المصادر فى البرازيل يقدر عدد الاطفال الذين يمارسون سياحة الجنس بـ ٦٠٠ ألف طفل موزعين على عدد كبير من بلدان

---

(١) د. سليمان عبد المنعم ، دروس في القانون الدولى الجنائى – دار الجامعة الجديدة – ٢٠٠٠ ، ص ٨٨ .

العالم الفقيرة والنامية . ففى الفلبين وتايلاند والهند ثبت وجود شبكات لدعارة الاطفال تغطى الدولة بأكملها أو اجزاء منها ولا يقتصر الامر على الحدود الوطنية لهذه الدول بل تمتد كذلك إلى الدول المجاورة ، حيث يجند الاطفال فى بورما لممارسة البغاء والجنس فى تايلاند ، والأطفال من نيبال وبنجلاديش لممارسته فى الهند (١) .

وتدل الاحصائيات، وفقا لمنظمة العمل الدولية، على أن عدد الاطفال الذين يمارسون البغاء قد بلغ ٨٠٠ الف طفل في تايلند و ١٠٠٠,٠٠٠ فى الفلبين و ٥٠٠،٠٠٠ فى الهند .

كما أن عدد الذين تم اعتقالهم من تجار بغاء ودعارة الاطفال فى آسيا ، فى الفترة ما بين سنة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ، ٢٥% من الولايات المتحدة الامريكية ، ١٨% من المانيا ، ١٤% من استراليا ، ١٢% من انجلترا ، ٦% من فرنسا .

ولا تقتصر تجارة بغاء الاطفال على جنوب شرق آسيا، بل تمتد إلى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث تدل الاحصائيات على أن حوالى ٣٠٠,٠٠٠ طفل يمارسون البغاء فيها . وإذا كان الفقر هو السبب الرئيسى للاتجار فى الاطفال فى دول جنوب شرق اسيا ، فإن الاضطرابات والفوضى الاجتماعية هى السبب الرئيسى لها فى الولايات المتحدة الامريكية (٢) . إذ اكدت منظمة امريكا الشمالية التى تحارب مشكلة بغاء الاطفال أن هؤلاء الاطفال ينتمون إلى

---

(١) UN. Doc. E/CN.4/1993/67 p. 39.

(٢) Provalda. Ru: 12-2000. www.icasa.org.

الطبقة المتوسطة، ومن ثم فالفقر ليس هو السبب فى ممارسة هـذه الافعال ولكـن التـصدع والتفكـك الاسـرى dysfunctional families هو السبب وراء انتشار هذه الظاهرة . حيـث يعـانى هؤلاء الاطفال من اضطرابات جسمانية وعاطفية وجنسية .

٩- النزاعات المسلحة ونزع الالغام :

وإذا كانت ممارسة الاطفال للبغاء Prostitution يؤدى إلى العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة ، بالإضافة إلـى الاحتمالات الكبيرة للإصابة بالعديد من الامراض المعدية والخطيرة، فهناك صور بشعة أخرى للاتجار فى الاطفال تتمثل فـى مـشاركة الاطفال فى ونزع الالغام (تسمى الاراضـى المزروعـة بالألغـام بحدائق الشيطان) والنزاعـات المـسلحة armed conflicts and landed - mines .

وفيما يتعلق بنزع الالغـام ، كمـائن المـوت ، فـالحروب والمنازعات السياسية بين الدول قد تستدعى زرع الالغام . وتـشير التقديرات إلى أن حوالى ١٠٠ مليون لغم قد تم زرعها فى اراضى ٦٢ دولة على الاقل – اثناء الحروب– مما حول هذه الاراضى إلى اراضى بور وعطل تنميتها وإمكان استغلال ما بهـا مـن ثـروات طبيعية وتعدينية . وقد استلزم ذلك ضـرورة نـزع هـذه الالغـام لتحويلها إلى اراضى منتجة . وإذا كان الهدف نبيلا فإن وسيلة نزع هذه الالغام مدمرة ، حيث تقوم تلك العـصابات المتخصـصة فـى الاتجار فى البشر بإسناد مهمة نزع الالغام إلى الاطفال كنوع مـن

الاتجار بهم [١] .

فخفة وزن الاطفال التى تساعدهم على القيام بهـذه المهمـة بسهولة ، وعدم حمايتهم من قبل ذويهم أو بواسطة القوانين ، شـجع العصابات سالفة الذكر على استغلالهم فى هذه العمليات المميتـة . والنتيجة الحتمية لذلك هى إما إزهاق أرواحهم البريئة أو تعرضـهم للتشويه الجسدى والأذى النفسى .

وعلى مستوى العالم توجد العديد من الدول التى تعانى مـن هذه الظاهرة ، ولعل خير دليل على ذلك الاحصائيات التالية [٢] :

افغانستان	٩ : ١٠ مليون لغم
انجولا	٩ مليون لغم
كامبوديا	٤ : ٧ مليون لغم

هذا بالإضافة إلى وجود اكثر من ٣٦٢ نوع من الالغام فـى ٥٥ دولة أخرى.

---

(١) ما زالت تعانى مصر فى منطقة الساحل الشمالى الغربى من آثار الحرب العالمية الثانية حيث يوجد بها ملايين الالغام . ولذلك اشار مصدر مسئول فى الخارجية انه ستبدأ قبل نهاية هذا العام ٢٠٠٤ عمليات جادة ومستمرة لتطهير الساحل الشمالى الغربى لمـصر ومناطق الصحراء الغربية من الالغام التى تخلفت عن الحرب العالمية الثانية والتى تمثل كمائن الموت وتسببت على مدى نصف قرن وحتى الآن ، فى إزهاق مئـات الارواح من المصريين غير الجرحي والمشوهين . اضافة إلى وقف التنمية وعدم استثمار هـذه المناطق الملغومة التى تصل مساحتها إلى نحو ٢٢% من الاراضى المـصرية. وهـى أراض عامرة بالثروات الطبيعية من بترول وتعدين وآثار وخلافه فضلا عن خصوبتها وصلاحيتها للزراعة. على أن يقوم بعملية التطهير القوات المسلحة المصرية علـى أن يتم ذلك على مراحل . الاهرام ٢٠٠٤/٣/١٨ ص١٦.

(٢) Denied the right to walk the earth Vietnam Veterans of America Foundation- February - 1995.

وقد قامت ست عشرة دولة بالاتفاق علـــى مواجهــة نــزع الالغاء دوليا ، وهذه الدول هى : الارجنتين – بلجيكا – بولنـــدا – سلوفاكيا – جنوب افريقيا – اسبانيا – السويد – الولايات المتحدة – ايطاليا – اليابان – كندا – جمهورية التشيك – فرنسا – المانيـــا – اليونان – اسرائيل ، بالإضافة إلى هولندا وسويسرا .

والصورة الاخرى الخطيرة من الاتجار فى الاطفال تتمثـــل فى مشاركتهم فى الحروب والنزاعات المــسلحة . فبينمـــا كانـــت الحروب قديما تقتصر على الجنود والمقاتلين ولا يصيب المـــدنيين من تكلفتها البشرية والمادية اكثر من ٥% فإن هذه التكلفة قد وصلت الآن إلى ٩٠% يتحملها المدنيون ، وبخاصة النساء والأطفال . بـــل إن الاطفال هم المستهدفون الاصليون فى الحروب . وذلـــك يمثـــل تدميرا للبنية الاساسية البشرية لأى مجتمع .

وتشير التقديرات أن الحروب فى نهاية القرن العشرين قـــد قضت على اكثر من ٢ مليون طفل وأصابت ثلاثة أمثال هذا العـــدد بإصابات جسيمة ، بالإضافة إلى ما الحقته بهم مـــن آثـــار نفـــسية مدمرة.

ويتجسد استغلال الاطفال فى الحروب [١] فـــى تجنيـــدهم للمشاركة فى القتال أو الاعمال المساعدة مثل النقل وتجهيز الطعـــام واعمال التجسس . كما تستخدم الاناث منهم كموضـــوع للإشـــباع الجنسى للمقاتلين . وفى بعض الحالات قد يضحى الاهل بأطفالهم – وخاصة الاناث – فى مقابل الحصول على الطعام والحماية . ويـــتم

---

(١) www.atfal.org.

وكذلك Trafficking in persons report - June 2004 - op - cit - p.17

التجنيد إما حسب نص قانونى ، وإما بالغواية أو الخطف أو تحت ضغط الحاجة. وعادة ما يشترك هؤلاء الاطفال فى الحروب الاهلية وفى الجماعات المسلحة غير النظامية اكثر من اشتراكهم فى الحروب بين الدول أو فى الجيوش النظامية .

وتتمثل الآثار الضارة لذلك فيما يلى :

أ- القتل والتشويه العضوى والإعاقة . وإذا كان القتل يخلص هؤلاء الاطفال من المستقبل المظلم ، فالتشويه والإعاقة يجعلهم في حالة عجز دائم عن ممارسة أبسط حقوقهم الطبيعية إلا وهو الحق فى الحياة . اضف إلى ذلك استعمال اسلحة الدمار الشامل، كاليورانيوم المستنفد في الحروب ، التى هى السمة الرئيسية فى حروب الدول المتقدمة مع الدول النامية التى تعد مجالا خصبا لتجربة هذه الاسلحة ومدى فاعليتها ، من شأنه أن يؤدى ، بجانب ازهاق الآلاف من الأرواح، إلى التلوث البيئى الخطير وما يخلفه من امراض مزمنة لسنوات وأجيال طويلة .

ب- التشويه النفسى للاطفال : إذ يتعرض هؤلاء الاطفال لضغوط نفسية نتيجة المشاركة فى هذه الحروب ، أيا كانت صورة هذه المشاركة ، مما يعرضهم فى النهاية إلى تبلد حسى ونزعه عدوانية. كما يتعرض الاناث اللاتى يجبرن على ممارسة الجنس مع المقاتلين إلى انحراف فى السلوك وينتهى بهن الحال عادة إلى احتراف الدعارة ، بالإضافة للآثار المدمرة للاغتصاب والحمل دون زواج والإصابة بالإمراض الخطيرة الناتجة عن تلك الممارسات السيئة ، ناهيك عن وصمة الاغتصاب الجنسى التى تظل تلازمهم طوال حياتهم .

جـ- إضطرار الأطفال فى كثير من الاحيان إلى ترك منازلهم أو النزوح الجماعى والعيش فى مخيمات فى ظل ظروف استثنائية مما يفقدهم الحياة العادية والطبيعية. وتتمثل هذه الظروف فى نقص أو سوء التغذية وسوء الخدمات الصحية والنظافة مما قد يؤدى إلى المجاعة وانتشار الاوبئة والأمراض وارتفاع معدل الوفيات خاصة من الاطفال لعدم قدرتهم على التحمل .

د- ومن اخطر آثار الحروب على الاطفال التوقف عن التعليم الذى يعد أهم عناصر رأس المال البشرى ، نتيجة لتدمير المدارس أو النزوح الجماعى من موطنهم ، أو الانفصال عن اهلهم أو تشردهم وتعذر الاستدلال عليهم .

ولذلك تحاول المنظمات الدولية إيجاد حلول لمثل هذه المشاكل التى يتعرض لها الاطفال ، والوصول إلى اتفاقيات متعددة تحمى حقوقهم وتجرم كل صور الاعتداء الجسدى والنفسى عليهم ، والبحث فى صور واشكال الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية التى يحتاجونها وغيرها من الامور . وبالرغم من هذه الجهود الدولية إلا انها لا تخرج عن كونها مجرد توصيات ليس لها الطابع الالزامى . بل ولا تلتفت إليها الدول المتقدمة فى حروبها مع غيرها من الدول الاخرى . وخير دليل على ذلك الآثار المدمرة للحرب الامريكية فى العراق وافغانستان ...... وعدم قدرة المنظمات الدولية على حماية الاطفال من ويلاتها .

هـ- فى اثناء وبعد الحروب تصبح الفرصة مهيئة لعصابات الاتجار فى البشر لاستغلال النساء والأطفال فى هذه التجارة تحت

وطأة الظروف الصعبة وفقدان العائل والمورد والامان والاستقرار والمستقبل .

هذا وقد بينت منظمة العمل الدولية اشكال المعاملة السيئة للأطفال فى المادة الثالثة من الاتفاقية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٩ والتوصية رقم ١١٩٠ ، وحددتها بأربع مجالات هى:

١- كافة اشكال العبودية أو ما يشابهها ، مثال ذلك البيع والاتجار فى الاطفال ، مقابل ديون debt bondage ، والعمل القسرى أو بالإكراه ، والتجنيد بالإكراه للأطفال لاستخدامهم فى المنازعات المسلحة .

٢- استخدام الاطفال فى الاستغلال الجنسى والدعارة ، أو لإنتاج إعمال أو عروض اباحية pornography .

٣- استخدام الاطفال فى القيام بأنشطة غير مشروعة ، وخاصة فى الانتاج والاتجار بالمخدرات وذلك وفقا لما حددته المعاهدات الدولية فى هذا الصدد .

٤- الاعمال التى ، بطبيعتها أو بسبب الظروف التى تمارس فيها ، تضر بصحة الاطفال أو سلامتهم أو اخلاقهم .

هذا ونلاحظ أن هذه الاعمال التى حددتها الاتفاقية ، باعتبارها من اسوأ اشكال عمالة الاطفال ، لا ينبغى نعتها بوصف "العمل" وبخاصة ما يتعلق منها بالدعارة والاستغلال الجنسى وإنتاج الاعمال الاباحية، لأنها تحط من قدر العمل وتشوه المفهوم الحقيقى له . فاعتبار الدعارة شكلا من اشكال العمل يضفى صفة الشرعية على نشاط ينبغى تحريمه، ويتناقض تناقضا اساسيا مع الروح

الحقيقية للاتفاقية. ولذلك فان دعارة الاطفال والاتجار بهم هما شكلان معاصران من اشكال الرق وينبغى عدم اعتبارهما بمثابة عمل (١).

٩- حـ - الانشطة المشروعة بطبيعتها :

والاتجار فى الاطفال قد يتعلق باستخدامهم فى اعمال مشروعة بطبيعتها ، لكنها لا تخلو مع ذلك من مخاطر على الصحة الجسدية والنفسية للاطفال .

فعمالة الاطفال – دون الاستغلال الجنسى – التى نقصدها هنا تتعلق بالعمل فى قطاعات مشروعة من حيث طبيعتها ، وغير مشروعة بالنسبة لفئة العاملين بها وهم الاطفال .

وقد ورد فى التقرير العالمى لمنظمة العمل الدولية، بشأن المبادئ والحقوق الاساسية فى العمل لعام ٢٠٠٢ ، أن تقديرات عمل الاطفال يبلغ ٣٢٥ مليون طفل تقريبا ، من بينهم ١٨٧ مليون طفل تتراوح اعمارهم بين ٥ – ١٤ سنة ، وان ٨ مليون طفل يمارسون الدعارة والسخرة أو ينخرطون فى النزاعات المسلحة .

وتدل الاحصاءات الصادرة من المنظمات الدولية والاقليمية أن نسبة عمالة الاطفال فى الدول النامية قد بلغت ٩٠% من مجموع الاطفال العاملين فى العالم . وان ٧٠% منهم يعملون فى القطاع الزراعى وصيد الاسماك والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والخدمات المنزلية والنقل والتخزين

---

(١) مؤتمر العمل الدولى ، الدورة ٨٧ ، سنة ١٩٩٩ ، جنيف ص ٦٢ .

والمواصلات والمناجم والمحاجر ودباغة الجلود وصناعة الزجاج وغيرها من الاعمال الاخرى.

بل لوحظ فى بعض دول اسيا أن الاطفال فى سن الخامسة يعملون فى مصانع صغيرة للسماد من السادسة صباحا حتى السابعة مساءا فى مقابل ٢٠ سنتا فى اليوم (١/٥ دولار) ، وكذلك فى مصانع للملابس، وذلك تحت ظروف عمل صعبة سواء من حيث عدد الساعات أو الاكل أو النوم .

<u>اسباب عمل الاطفال</u> : يأتى فى المقام الاول انتشار الفقر وسوء الظروف الاقتصادية ، مما يدفع الاطفال إلى الانخراط فى سوق العمل فى سن مبكر مساهمة منهم فى تحسين ظروف الأسرة أو كمصدر اساسى لدخل الأسرة فى الغالب من الاحيان . كما أن فقدان العائل والهجرة والاخفاق أو التسرب من التعليم تعتبر من الاسباب الرئيسية لعمل الاطفال خاصة فى الدول النامية . ففى الهند تتراوح النسبة ما بين ٥% : ٣٠% من ٣٤٠ مليون طفل تحت سن ١٦ ينخرطون فى سوق العمل وخاصة فى مصانع السجاد .

وفى افريقيا يعمل اكثر من ٢٠% من الاطفال ، وفى امريكا اللاتينية بلغت النسبة ما بين ١٠% : ٢٥% .

وهناك عدة عوامل اخرى تشجع على استمرار هذه الظاهرة: فالأطفال يمثلون عمالة رخيصة لأصحاب الاعمال حيث يحصلون على اجور زهيدة بالمقارنة بغيرهم من البالغين الذين يعملون فى نفس المجالات . كما انهم لا يكلفون اصحاب الاعمال أى نفقات اضافية من حيث التأمينات أو توفير أماكن مناسبة للعمل . اضف

إلى ذلك انهم من الصغر بحيث لا يطلبـــون أى حمايـــة أو تـــأمين صحى أو اجتماعى أو رعاية أو سكن أو تغذية...

٩- د- احصائية عن عمالة الاطفال فى بعض الدول :

ويوضح الجدول التالى عدد الاطفال الذين يعملون فى عـــدة دول على سبيل المثال :

الدولة	عدد الاطفال	عدد العاملين
١- الصين	٣٤٠ مليون طفل تحت سن ١٦	
٢- الهند	٣٤٠ مليون طفل تحت سن ١٦	١٩٨٧: ٨٨ ١٧,٥ مليون (وزارة العمل) (١٩٨٧-١٩٨٨) ١٩٩٤ ١٠٠ مليون
٣- اندونيسيا	٦٩ مليون تحت سـن ١٦	١٩٩٤ ٢,٣ مليون
٤- باكستان	٦٢ مليون تحت سـن ١٦	٩٠ - ٩١ ٢ مليون ٩٣ (١٠ - ١٤ سنة) ٧,٥ مليون ٩٤ (تحت ١٥) ١٩ مليون
٥- الولايات المتحدة	٦٠ مليون تحت سـن ١٦	١٩٩٣ ٥,٥ مليون
٦- البرازيل	٥٥ مليون تحت سـن ١٦	١٩٩٤ سن ١٠-١٣ ٢ مليون ١٩٩٤ ٧ مليون
٧- نيجيريا	٥٠ مليون تحت سـن ١٦	١٩٩٤ ١٢ مليون

٨- بنجلاديش	٤٩ مليون تحت سـن ١٦	١٩٩٠ (١٠-١٤) ٥,٧ مليون ١٩٩٣ ١٥ مليون
٩- المكسيك	٣٥ مليون طفل	١٩٩٣ (١٢-١٤) ١,٣ مليون
١٠- روسيا	٣٥ مليون	
١١- ايران	٣٠ مليون	
١٢- فيتنام		
١٣- الفلبين	٢٧ مليون	١٩٩١ (١٠-١٧سنة) ٢,٢ مليون ١٩٩٤ ٥ مليون
١٤- مصر	٢٥ مليون	١٩٩١ (تحت ١٥ سنة) ٠,٤ مليون ١٩٨٨ (٦-١٤) ١,٤ مليون

المصدر : www.unicef.org.

- Children pay high price for cheap labour

٩- هـ- تطبيق على مصر :

وما يعنينا فى هذا المجال تحديد عمالة الاطفال فـى الـدول العربية، خاصة فى مصر. حيث تعانى مصر من الكثافة الـسكانية الكبيرة التى هى السبب الرئيسى ، وان لم يكن الوحيد ، للعديد مـن المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى . فتـدل الاحصائيات أن تعداد السكان فى مصر قد قارب ٧٠ مليون نـسمة وفى ذات الوقت توجد العديد من الموارد والثروات الطبيعية غيـر المستغلة على افضل وجه . ومن ثم تتزايد بصورة واضحة ظاهرة انخفاض مستوى المعيشة والبطالة.

وفيما يتعلق بعمالة الاطفال فى مـصر تـدل الاحـصائيات

الرسمية أن حوالى مليون طفل مصرى يعملون فى القطاع الزراعى وذلك وفقا لوزارة الشئون الاجتماعية المصرية .

كما أن وزارة الصحة المصرية اشارت إلى أن حـوالى ٢ مليون طفل مصرى ما بين سن ٦ : ١٥ سنة ينخرطون فى سـوق العمل .

فاذا نظرنا إلى أن اجمالى عدد السكان فى مصر سنة ٢٠٠٠ بلغ ٦٧,٢٢٦,٠٠٠ نسمة ، وعدد السكان تحت سن ١٨ سـنة بلـغ ٢٨,٧٤٥,٠٠٠ نسمة، لتبين لنا أن حوالى ٤٠% من عدد السكان من الاطفال ، ولادركنا مدى خطورة عمالة الاطفال على الاقتـصاد المصرى فى المستقبل القريب .

ويحدد الجدول التالى عمالة الاطفال فى مصر :

اجمالى عدد السكان : ٦٧,٢٢٦,٠٠٠

اجمالى عدد السكان تحت سن ١٨ سنة : ٢٨,٧٤٥,٠٠٠

عمالة الاطفال سنة ٢٠٠٠ [١] ١٠ - ١٤ سـنة ٧٥٢,٠٠٠

يمثلون ٩,٢٥%

عدد الاناث	٢٧١,٠٠٠
عدد الذكور	٤٨١,٠٠٠

ويستأثر قطاع الزراعة بـ٧٨% من عمالة الأطفال ، وهذا يفسر أن مستوى عمالة الاطفال فى المناطق الريفية تتزايـد بنـسبة كبيرة عن المناطق الحضرية .

---

(١) منظمة العمل الدولية

Worst forms of child Labour Data - Egypt STAT Working paper.

وجدير بالذكر أن عمل الاطفال فى القطـــاع الزراعـــى، أو مصانع السجاد ، أو اعمال البناء وورش اصلاح السيارات ، يتم فى ظروف صحية وبيئية سيئة للغاية، اضف إلى ذلك أن العمل فى هذا السن الصغير يحرم هؤلاء الاطفال من التعليم .

ولا يستخدم الاطفال اقل من ١٨ سنة فى الجيش المصرى ، إذ حدد القانون المصرى سن التجنيد بـــ١٨ سنة .

وفيما يتعلق بالاتجار فى الاطفال فى مجال البغاء والإباحية ، فان تقريرا من سفارة جمهورية مصر العربية فى بـــانكوك بتايلنـــد وضح أن هناك حوالى ٥٤٢ حالة تمثل الاستغلال الجنسى للأطفال فى الفترة ما بين ١٩٩٣ : ١٩٩٥ ، وان ٢٠% من ضـــحايا هـــذه الحالات تحت سن ١٨ سنة [١] .

كما أن سفارة مصر فى ستوكهولم بالـــسويد اوضـــحت أن الاحصائيات الرسمية للاستغلال الجنسى للأطفـــال فـــى مـــصـــر ١٩٩٥ : ١٩٩٦ تشير إلى أن هناك حوالى ٦٧ : ١٠١ حالة فقط ، وان هذا العدد يمثل ٠,٦% : ٢،٢ % من اجمالى جرائم العنف الذى يقع على الاطفال.

ويمكن إرجاع سبب انخفاض مستوى الاســـتغلال الجنـــسى للأطفال فى مصر إلى حد الندرة إلى التعاليم الدينية الصارمة فـــى هذا الصدد ، وكذلك إلى العادات والتقاليد الراسخة ضد مثل هـــذه الممارسات . فالأسرة المصرية ترفض عمل الاطفال فى مجـــالات

---

(١) Worst Fortns of child labour - Egypt - Global Against child labour - http://www.globalmarh.org

الاستغلال الجنسى ايا كانت صورته ، وأيا كان العائد المتوقع منه ، وأيا كانت المميزات المرجوه من ورائه . وفى نفس الوقت تقبل عمل اطفالها فى المجالات الاخرى التى تعد من وجهة نظرهم مجالات شريفة ومشروعة ما دام انها لا تمس العرض أو الشرف .

وأهم هذه المجالات على الاطلاق هى:

- **جنى القطن** : بالرغم من أن قانون الطفل قد حدد سن ١٢ عاما كحد ادنى لعمل الاطفال فى المواسم الزراعية ، إلا أن الغالبية من الاطفال الذين يعملون فى تنقية دودة القطن اقل من ١٢ سنة ، وعادة ما يكونون فى سن ٧ أو ٨ سنوات . ويعمل هؤلاء لفترة زمنية طويلة تمتد من الساعة ٧ صباحا وحتى الساعة ٦ مساءً يوميا ويتعرضون للضرب والأذى [١] .

ويتعرض هؤلاء الاطفال كذلك للعديد من المخاطر الصحية والأمراض نتيجة لنزولهم الحقول بعد رش المبيدات القاتلة لدودة القطن مما يجعلهم فريسة لخطر الاختناق والتسمم .

ولقد بلغ عدد من يعملون فى مجال جنى القطن من الاطفال حوالى ١,٢ مليون طفل سنة ٢٠٠١ .

- **المصانع الالكترونية** .

- **دبغ الجلود** : يمثل الاطفال ٢٥% من قوة العمل فى دبغ الجلود فى مصر القديمة، وان متوسط عمر هؤلاء الاطفال هو ١٢ سنة تقريبا (ILO)، يعملون لمدة ١٣ ساعة يوميا.

- **اطفال الشوارع** : تدل احصائيات المنظمات غير الحكومية على

---

(١) HRW, World Report, 2001, www.globamarch.org.

انه فى سنة ١٩٩٧ بلغ عدد الاطفال تحت سن ١٦ عامـــا، الـــذين يعيشون فى الشوارع ، حوالى ١٠٠٠ طفل وان ٤٢% مـــن هـــذه النسبة تحت سن ٥ سنوات .

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية والكويت فإن عمالـــة الاطفال من الوطنيين تكاد تكون معدومـــه ســـواء فـــى الانـــشطة المشروعة أو غير المشروعة نظرا لارتفاع مستوى دخل الفرد فيها بالإضافة للقيم الدينية . لكن هذا لا ينفى الممارسات غير المشروعة فيما يتعلق بالأجانب ، وخاصة من جنوب شرق اسيا وجنوب اســـيا وتايلند والفلبين وسيريلانكا الذين يعملون كخدم فى المنازل تحت سن ١٨ سنة [١] .

٩- و - احصائية عامة لعمالة الاطفال [٢] :

- اجمالى عدد عمالة الاطفال فى العالم :
  • ٢٥٠ مليون طفل ما بين سن ٥ : ١٤ سنة من اجل العيش
  • ٥٠ مليون طفل تحت سن ١٢ سنة يعملون فى ظروف خطيرة .
- نسبة عمالة الاطفال فى بعض الدول من سن ١٠ : ١٤ سنة

ويوضح الجدول التالى هذه النسب ومجالات عمل الاطفال:

(1) www.globalmarch.org. Kuwait - Saudi Arabia
NGO National governmental Organizations.
(2) Worst forms of child Labour Data.

الدولة	النسبة المئوية	مجالات عمالة الاطفال تحت ظروف خطيرة وغير صحية
كينيا	%٤١,٣	المصانع - الأراضى الزراعية -
السنغال	%٣١,٤	خدم منازل - البغاء -
بنجلاديش	%٣٠,١	الجيش...................
نيجيريا	%٢٥,٨	
تركيا	%٢٤	
ساحل العاج	%٢٠,٥	
باكستان	%١٧,٧	
البرازيل	%١٦,١	
الهند	%١٤,٤	
الصين	%١١,٦	.
مصر	%١١,٢	
المكسيك	%٦,٧	
الارجنتين	%٤,٥	
البرتغال	%١,٨	
ايطاليا	%٠,٤	

وتدل الاحصائيات على أن ما بين ٧٠٠,٠٠٠ شخص : ٢ مليون من الاطفال والنساء يتم الاتجار بهم كل سنة عبر الحدود الدولية ويتعرضون للتهديد والتعذيب والانتهاكات للعمل تحت ظروف صعبة. ويجبر بعض الاطفال الذين يصل سنهم إلى ٧ سنوات على العمل فى صناعة الجنس حيث يعانون من الاستغلال والتعسف والتعرض للعديد من الامراض .

وتدل الاحصائية التالية على نسبة الاطفال الذين يعملون فى بغاء الاطفال والجيوش غير النظامية وكخدم منازل .

- **بغاء الاطفال** child prostitution : نسبة الاطفال مليون طفل سنويا، وهى احصائية غير دقيقة نظرا للطبيعة الاجرامية لهذه الاعمال فلا توجد احصائيات حقيقية .

وعادة ما يكون سنهم بين ١٣ : ١٨ سنة وان كان هذا لا يمنع من ممارسة هذا النشاط فى سن اصغر قد يصل إلى ٧ سنوات.

- **الجنود الاطفال** child soldiers : ٣٠٠,٠٠٠ طفل تحت سن ١٨ سنة من الاناث والذكور ينخرطون فى الجيش .

وتبدو المشكلة خطيرة فى افريقيا واسيا ، حيث يستخدم الاطفال كجنود فى عدة دول (الامريكتين - اوروبا - الشرق الاوسط) .

- **خدم المنازل** Domestic child servants : ١٢ : ١٧ سنة وخاصة من الاناث وقد يصل إلى سن ٥ أو ٦ سنوات تحت ظروف صعبة (الضرب - الاهانة والتحرش الجنسى...) .

ثالثا - تجارة الاعضاء البشرية

١٠- مفهوم تجارة الاعضاء البشرية :

يقصد بتجارة الاعضاء البشرية اعمال البيع والشراء للأعضاء البشرية ، كالأنسجة والجلد والدم والكلى .

وقد اعتبر مجلس الاتحاد الاوروبى لسنة ٢٠٠٣ أن الاتجار فى الاعضاء البشرية والأنسجة يعد من قبيل الاتجار فى البشر لأنه

يمثل انتهاكا اساسيا لحقوق الانسان .

وتشير الاحصائيات إلى أن ٨٦,٠٠٠ امريكـــى ينتظـــرون اعضاء بشرية لاستمرار الحياة ، وان ١٧ منهم يموتون يوميا بسبب حاجتهم لهذه الاعضاء وخاصة الكلى والرئتين [١] .

وتنتشر هذه الظاهرة بشكل اساســـى فـــى الـــصين والهنـــد والاتحاد السوفيتى السابق . ففى الصين يتم بيع اعضاء المسجونين المحكوم عليهم بالإعدام لمن يحتاج إليهـــا مقابـــل ١٠,٠٠٠ دولار للكلية الواحدة. ويأتى المرضى إلى الصين من ماليزيا واندونيـــسيا وسنغافورة . بل ولقد بدأ الصينيون الفقراء فى عـــرض اعـــضائهم البشرية للبيع من خلال شبكة الانترنت . مثال ذلك اعلان بيع كليـــة من انسان حى أو قرنية للعين من شخص ذى صحة جيدة [٢] .

وكذلك الحال بالنسبة للهند حيث ساعد انتشار الفقر وانخفاض مستويات المعيشة على بيع الافراد لأعضائهم ليتمكنوا من العيش . وعادة ما تتم عملية البيع بواســـطة سمـــسار مقابـــل ١٠٠ : ٣٠٠ دولار للكلية ، الذى يقوم ببيعها بعد ذلـــك إلـــى المـــريض بمبلـــغ ٢٥,٠٠٠ دولار. وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد الـــسوفيتى الـــسابق، وخاصة اوزبكستان التي تعانى من الفقر الشديد . وقد يصل الامـــر إلى قيام عصابات الجريمة المنظمة بقتل الضحايا مـــن اجـــل بيـــع

---

(١) Crimes of the powerful - Trafficking in Human body parts-Reece Wolters.

(٢) موقع اسلام اون لاين نت - الاخبار - الاحد ٢٩ اكتوبر ٢٠٠٠ - الصينيون يبيعـــون الاعضاء البشرية على الانترنت.

اعضائهم والتربح من ذلك(١).

١٠-أ - تجارة الاعضاء بين العلم والاقتصاد :

ولقد ساهم التقدم العلمى فى مجال الطب والجراحة فى نمو عملية الاتجار فى الجلد والعظام ، الدم ، الاعضاء ، الانسجة ، المخ وغيرها من الصفات الوراثية الاخرى . حيث يصبح هذا العضو بالنسبة للمشترى والبائع هو الفرصة الاخيرة أو السلعة التى تحقق هدفه الاساسى .

ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن تجارة الاعضاء البشرية ليس الهدف الاساسى منها الصحة أو الحفاظ على حياة الاشخاص المحتاجين لها ولكن الهدف هو تحقيق الربح ، كما هو الحال بالنسبة لاى تجارة فى الانظمة الرأسمالية الحديثة. كما أن انتشار فكرة حرية التجارة والعولمة قد ساهمت فى زيادة هذه الظاهرة على نحو واسع . وتظهر خطورة هذه التجارة عندما تتم فى صورة جريمة، أى سرقة الاعضاء البشرية من بعض المستشفيات فى

---

(١) انتشر شائعات فى الفترة الأخيرة عن خطف الأطفال وسرقة اعضائهم فى الاردن . فقد اشارت جريدة الاهرام المسائى فى عددها الصادر فى ٢٠٠٤/٥/١٧ . إلى ظاهرة اختطاف وفقدان اطفال من امام مدارسهم وبيوتهم بهدف سرقة متخصصين لاعضائهم البشرية وبيعها . ويؤكد اهالى هؤلاء الاطفال انه يتم اختطاف اطفالهم لفترة وجيزة قبل العثور عليهم بحالة من الوهن الشديد ، حيث يثبت بعد توقيع الكشف الطبى على الحالة بأن الطفل المختطف قد تعرض لعملية باسلوب بدائى تم خلالها سرقة اعضاء بشرية مثل الكلى والقرنيات ، قبل أن تلقى به العصابة قرب أحد المستشفيات . وأن هذه العصابات تتبع مافيا دولية للاتجار بالاعضاء البشرية . وقد نفت الحكومة الاردنية صحة هذه الشائعات .

غياب الرقابة الصحية . كما قد يحدث ذلك بموافقة ناقل العضو تحت ضغط الحاجة والفقر حيث يقوم ببيع اعضائه بمقابل زهيد، مما يعرض حياته للخطر وعدم القدرة على العمل.

ولذلك فهى تعتبر من قبيل الاتجار فى البشر بحثا عن مصدر للدخل للبائع، والربح بالنسبة للوسيط، أما بالنسبة إلى المشترى الاخير فعادة ما يكون الهدف منها هو البقاء على قيد الحياة أو العلاج .

وقد ساهم انتشار ظاهرة العولمة وحرية التجارة فى حدوث العديد من الانتهاكات لحقوق الانسان خاصة بالنسبة للدول التى تعانى من الفقر والمشاكل الاقتصادية والتى أصبحت المخاطب الرئيسى بهذه الاتهامات . إذ يفضل العديد من المستثمرين ، الذين يبحثون عن الربح السريع ، هذه التجارة باعتبارها ارخص السبل لتحقيق هذا الهدف . ويتم ذلك سواء بالاتجار بالبشر ، على نحو ما سلف بيانه، أو الاتجار فى الاعضاء البشرية التى تعرض حياة اصحابها للعديد من المشاكل الصحية أو الوفاة، خاصة إذا تم نزع الاعضاء بعيدا عن أى رعاية صحية أو طبية .

والاتجار فى الاعضاء البشرية ، مثله مثل الاتجار فى البشر، له مناطق استيراد – وهى الدول الفقيرة والتى تعانى من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية- ومناطق تصدير ، وهى الدول الغنية المتطورة من الناحية العلمية والطبية ، والتى تستخدم الاعضاء البشرية كذلك فى الابحاث العلمية واختبار مدى صحة النتائج الطبية الناتجة عن هذه الابحاث .

وجدير بالذكر أن اسعار الاعضاء البشرية تتحدد كأى سلعة أخرى بحسب قوى السوق ، أى العرض والطلب .

وهناك إحصائية تؤكد أن ٨٠% [١] من عمليات زرع الاعضاء البشرية فى اسرائيل مصدرها الفقراء فى دول مصر والاردن وفلسطين ، وان ٩% من حوادث اختفاء الاطفال فى الدول

---

(١) مجلة روز اليوسف - ١٦/٢/١٩٩٨ - تقرير توحيد مجدى .

أن صفقات البيع تبدأ بمبلغ وقدره عشرة آلاف دولار امريكي وتنتهي عند ٢٠ الف دولار. وقد اشارت مجلة الشرطة الاسرائيلية في عددها الصادر يوم الاثنين الاول من ديسمبر ١٩٩٧ إلى أن هناك عدة اجراءات قانونية وطنية يقوم بها المشرف على عملية العصابة الاسرائيلية ، التى تبدأ عادة بتوقيع المصرى المتبرع على مستند يثبت أنه متبرع طواعية بعدها يحضر طبيب اسرائيلى لمستشفى مصرى خاص لفحص المتبرع لبيان مدى صلاحيته للعملية . واشارت المجلة إلى وجود العديد من الوسطاء الاسرائليين فى مصر للقيام بهذه العمليات ، واشارت الجريدة فى عدد ديسمبر ١٩٩٧ كذلك إلى أن عشرة آلاف طفل من مختلف دول العالم ، كانوا محلا للتبنى ، منهم خمسة آلاف من الاردن ، المغرب ، السلطة الفلسطينية ، ومصر . وان معظم هؤلاء الاطفال نقلوا فى البداية إلى البرازيل ، التى اتضح انها محطة غسيل لمصدر هؤلاء الاطفال، قبل أن يصلوا إلى اسرائيل تمهيدا لبيعهم للاسر التى ترغب فى التبنى .

وقد اكدت صحيفة يديعوت احرونوت فى عددها الصادر يوم الاثنين ٣ فبراير ١٩٩٧ أن وزارة الداخلية قد رصدت طريقة حديثة للتجارة فى سوق التبنى وبيع الاطفال فى اسرائيل. حيث يتفق مورد الاطفال فى اسرائيل مع سيدات فقيرات من الدول العربية المجاورة لاسرائيل على مبلغ مالى كبير فى مقابل أن تحمل السيدة منهم ، وخلال حملها يتولى المكتب الاسرائيلى رعايتهن والتكفل بنفقاتهن وقبل الولادة بعدة ايام تسافر الحامل إلى اسرائيل أو لأى بلد حيادى بعيدا عن تل ابيب للسياحة ، ولا يكتب بطبيعة الحال فى جواز سفرها انها خرجت من البلاد حاملا ، وفى اسرائيل أو فى البلد الذى ستلد به تحت اشراف مكتب تجارة الاطفال "الاسرائيلى " تأتيها الام الوضع فيدخلها المكتب إلى المستشفى ، وعندما تلد السيدة تكون الصفقة قد تمت بنجاح بعدها تعود تلك السيدة إلى بلدها ثانية دون الخوف من تعرضها للمساءلة القانونية من اى نوع . وهناك عدة قضايا شهيرة فى هذا الشأن تتمثل فى فضحية بيع اسرائيل لاطفال يهود اليمن فى الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٤ . والفضيحة التى كشفتها السلطات الرومانية.

العربية يكون وراءها مافيا سوق بيع الاطفال فى اســرائيل ســواء للتبنى أو لبيع الاعضاء.

المبحث الثانى

الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة الاتجار فى البشر

١١- الصور المختلفة لهذه الانعكاسات :

بالرغم من الجهود الدولية والإقليمية لمحاربة هذه الظاهرة على كافة المستويات ، بل وأكثر من ذلك لمساعدة ضحاياها على استعادة الحياة بصورة مستقرة أو شبه مستقرة ، فلا يخفى على أحد مجموع الاثار الضارة الناتجة عنها فى جميع النواحي السياسية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية .

وما يهمنا فى هذا المجال هو البحث عن أهم الاثار الاقتصادية الناتجة عن هذه الظاهرة .

وتتمثل هذه الاثار فيما يلى :-

١- تشويه هيكل العمالة .

٢- تشويه هيكل الدخول .

٣- تشويه الوعاء الضريبى .

٤- التأثير السلبى على ميزان المدفوعات وميزانية الدولة .

وسنتناول بالدراسة هذه الآثار كل على حده .

١١-١ - تشويه هيكل العمالة :

إذا كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد افرزت ظاهرة الاتجار فى البشر بمختلف انواعها ، فإن اثارها على قوة العمل ومعدلات البطـالة لا تخفى على أحد . إذ وصلت هذه

الاثار إلى درجة تشويه هيكل العمالة ، وتدمير البنية البشرية الاساسية لكافة المجتمعات التى تعانى من هذه الظاهرة ، خاصة إذا كان الاطفال والنساء محلا لها باعتبارهم يمثلون قوة العمل المستقبلية واستخدامهم فى هذه التجارة يعنى القضاء عليهم بدنيا وذهنيا .

وإذا كانت اقتصاديات الدول تعرف مشكلة البطالة [1] ، فان ظاهرة الاتجار فى البشر تعد احدى صور هذه المشكلة. فهى شكل من اشكال البطالة المقنعة حيث يعمل جزء من القوة العاملة بالفعل ولكن فى انشطة غير مشروعة ، وتحقق دخولا مرتفعة جدا من هذه الانشطة دون أن تدرج بصورة رسمية فى حسابات الناتج القومى .

وإذا كانت الاسباب الرئيسية وراء انتشار هذه الظاهرة تتمثل فى انتشار الفقر والبطالة بصورة اساسية ، فإن اثارها تـؤدى إلـى تفاقم مشكلة الفقر والبطالة ولا تساعد اطلاقا على حلها .

وتشويه هيكل العمالة يتجسد فى الصور التالية :

أ- استنزاف وتدمير الموارد البشرية : تؤدى ظاهرة الاتجار فى البشر ، بالنسبة إلى الدول المصدرة لها ، إلى استنزاف القوة العاملة وتدميرها على مستوى الاطفال والبالغين : فاغراءات الربح السريع والسهل تؤدى إلى التحول من الانشطة المشروعة إلى الانشطة غير المشروعة سواء فى داخل البلاد أو عبر الحدود الوطنية . ولذلك فالهجرة ، بكافة صورها، لا تعمل على التخلص

---

(١) فالبطالة ، تعنى وجود جزء من القوة العاملة لا يعمل بالفعل (البطالة الظاهرة) ، أو يعمل دون أن يضيـف عمله شيئا إلى الناتج القومى (البطالة المقنعة) .

من فائض العمالة فى الدول المصدرة لها واستيعابها فى اقتصاديات الدول المستوردة لها ، بل أن مبعثها هو الحصول على ربح سريع ومضمون . وذلك لان هذه السلعة البشرية، موضوع الاتجار فى البشر ، عادة ما تكون قليلة الخبرة والتعليم والكفاءة بحيث لا يكون بمقدورها منافسة العمالة المهنية الماهرة في الخارج . إذ تتمثل فى فائض العمالة الزراعية فى الريف والاعداد الكبيرة من خريجى المدارس والجامعات فى المدن والذين لم يكتسبوا ، بعد ، خبرة عملية تؤهلهم للتنافس على فرص العمل بالخارج ، حيث يتجه الطلب على العمالة الاجنبية إلى العمالة المهنية الماهرة، والتى هى بطبيعتها نادرة فى الدول ذات الفائض فى العمالة ذاتها (١) . اضف إلى ذلك أن هجرة العمالة غير المهنية للاتجار بها يعنى انها هجرة مؤقتة ، وليست دائمة ، تعود بعدها إلى دولها الاصلية وتحمل اقتصاديات الدول المصدرة لها عبئا اضافيا . ومن ثم فان عملية تصدير هذه الفئة لا يعالج الاوضاع المشوهه فى هذه الاقتصاديات بل على العكس من ذلك يزيد من تشويهها.

أما بالنسبة إلى الدول المستوردة لهذه السلعة البشرية ، فإن هذه العمالة المستوردة بقصد الاتجار بها فى انشطة مشروعة أو غير مشروعة عادة ما تهدد العمالة الوطنية للدولة المستوردة . حيث يندفع اصحاب الاعمال إلى تشغيل هذه العمالة الرخيصة التى لا تكلفهم نفقات تذكر ، خاصة من الاطفال ، على حساب العمالة

---

(١) د. محمد محمود غنيمى – فائض العمالة فى الدول النامية – دراسة مقارنة – عالم الكتاب ١٩٨٣ صـ٣٢٣ .

الوطنية مرتفعة النفقات من حيث الاجور والمطالبة بحقوقها (التأمينات – المعاشات – الرعاية الصحية والاجتماعية) .

فالدول المستوردة للعمالة تستورد ما تحتاج إليه من القوى العاملة من الخارج بدلا من تنميتها محليا . كما أن الاعتماد على العمالة المستوردة يؤدى إلى التأثير سلبيا على العمالة الوطنية وفرص العمل المتاحة لها ، بحيث تنافس العمالة المستوردة العمالة الوطنية فى مجالات يجب أن تقتصر على هذه الاخيرة وحدها ، لأنها لا تحتاج إلى خبرات أو مستوى معين من المهارة الفنية . كما أنها أحيانا أخرى قد تكون مهنا غير مرغوب فيها اجتماعيا ، وخاصة داخل الدول الغنية كدول البترول مثلا . ويترتب على وجود فرصة استقدام عمالة أجنبية للعمل فى هذه المهن أن لا يستفيد المجتمع من التغييرات الاجتماعية التى تحدثها عملية التنمية ذاتها بتغير مفاهيم الناس عن العمل كلما تقدمت عملية التنمية الاقتصادية إلى الإمام. وهذا من شأنه أن يصيب سوق العمل بعدم المرونة لرفض فئات معينة الاستجابة للطلب على العمالة فى هذه المجالات المرفوضة اجتماعيا . بل أن استقدام العمالة الاجنبية فى هذه الحالة يعمل على تعميق المفاهيم الاجتماعية الخاطئة عن بعض المهن ، خاصة اليدوية منها [١] .

ولعل خير مثال على ذلك ما هو سائد فى دول الخليج العربى حيث يتم استقدام العمالة من دول جنوب وجنوب شرق آسيا للعمل كخدم للمنازل وسائقين للسيارات.

---

(١) د. محمد محمود غنيمى – مرجع سابق – ص ٣٢٤ .

اضف إلى ذلك أن عمالة الاطفال ، على وجه الخصوص ، قد تؤثر سلبا على الحالة الاقتصادية العامة لبلد من البلاد ، حيث تزداد حالة البطالة بين البالغين ويأخذ الاطفال فرص عملهم ويبقى هؤلاء الشباب دون عمل مما قد يؤثر على سلوكياتهم بما يستتبعه ذلك من انعكاسات سلبية على المجتمع وتقدمه من جميع الجوانب[١].

فتشويه هيكل العمالة يشمل ، إذاً ، الدول المصدرة والدول المستوردة لهذه السلعة البشرية على السواء . والقول برجوع هذه العمالة إلى الدولة المصدرة لها من شأنه أن يعيد هذا الهيكل إلى وضعه الصحيح هو قول تعوزه الدقة ، خاصة إذا ادركنا أن هذه القوة تعود مدمرة ومشوهة على المستوى النفسي والعضوى . فبدلا من أن تكون مصدراً لزيادة الموارد فى الدولة تصبح عبئا عليها لما تحتاجه من نفقات علاج نفسي وعضوى على السواء . فعودة هذه العمالة تزيد من تشويه هيكل العمالة ولا تصحح منه .

ب- ارتفاع معدلات البطالة : يترتب على انتشار ظاهرة الاتجار فى البشر ، باعتبار انها عمالة غير مشروعة وغير مسجلة فى الاحصاءات الرسمية للدولة ، ارتفاع معدلات البطالة المعلنة. حيث تغالى الاحصاءات الرسمية فى اعلان معدلات مرتفعة للبطالة عن المعدلات الحقيقية لها ، مما قد يؤثر فى السياسات الاقتصادية التى تتخذها الدولة حيالها. ويؤدى عدم احتساب بعض الفئات – التى

---

(١) ظاهرة عمالة الاطفال – التحليل السوسيولوجى لظاهرة عمالة الاطفال فى مصر – وحدة البحوث والتدريب – قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة الاسكندرية – تحت اشراف د. احسان محمد حفظى ٢٠٠٣ – ص ٦٨ .

تحصل على دخول من الانشطة التى تمارسها بصورة غير مشروعة أو غير معلنة- ضمن الفئات العاملة فى المجتمع واعتبارها فى حالة بطالة ، على خلاف الحقيقة، إلى اعلان معـــدل مرتفع للبطالة . وهو من الامور الهامة والحيوية من الناحية الاقتصادية والسياسية (١) .

فهؤلاء الضحايا ، كما ذكرنا من قبل ، يعملون بصورة غير رسمية وغير معلنة مما يعنى انهم لا يحسبون ضمن القوة العاملة فى الدولة ولا تسجل دخولهم فى الاحصاءات الرسمية للدخل القومى، على ما سلف بيانه ، ومن ثم فإنهم يدخلون فى عداد البطالة.

فعلى سبيل المثال ، تشير بعض التقديرات فى مصر إلى أن معدلات البطالة تضم نسبة كبيرة من خريجى الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم الفنى ، هذا بالاضافة إلى نسبة معينة من المتسربين من النظام التعليمى ، ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن هناك نوعا من المبالغة فى هذه الارقام لان جانبا لا بأس به من هـــؤلاء يعملون بالفعل فى الاقتصـــاد الخفى من خلال سوق العمل غيـــر المنظم (٢) .

اضف إلى ذلك أن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج لا يحل من مشكلة البطالة فى مصر . فعدد العاملين المصريين فى الخارج قد تجاوز المليونى عامل بكثير ، ولا يمكن – مع ذلك –

---

(١) د. صفوت عبد السلام عوض الله – مرجع سابق – ص٥٧ ، ص ٥٨ .

(٢) د. صفوت عبد السلام – مرجع سابق – ص ٥٨ ، د محمد ابراهيم طه السقا – الاقتصاد الخفى فى مصر – مكتبة النهضة المصرية ص ٦١

اعتبارها عمالة فائضة فى مصر بدليل مظاهر العجز فى الكثير من مجالات العمل المصرية . كما أنها تضم فى العديد من الحالات خير العناصر المصرية فى مجالها . وانتقال هذا العمل الكفء ناتج فحسب عن الضغوط التضخمية الداخلية المتزايدة فى مصر . معنى ذلك ، أن حركة انتقال الاشخاص هذه تمثل انتقاصا من الامكانيات التى يجب الحرص عليها من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١). إذاً ، وعلى عكس المتصور ، لا تحل هجرة العمالة الوطنية إلى الخارج ، فى كثير من الحالات ، مشكلة البطالة فى الاقتصاد الداخلى.

كذلك الحال فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث معدل البطالة المعلن رسميا يعتبر مرتفعا بنسبة لا تقل عن ٢% عن المعدل الحقيقى للبطالة . إذ تعمل ربع قوة العمل فى الولايات المتحدة الامريكية فى انشطة الاقتصاد الخفى(٢).

كما تساهم ظاهرة الاتجار فى البشر فى تزايد نسبة الهجرة غير الشرعية أو السفر العشوائى بحثا عن المال وحياة افضل . فدخول هذه العمالة إلى دول اجنبية بصورة غير مشروعة ، – عن طريق استخدام اوراق ومستندات غير رسمية أو مزورة ، أو اعلانات مضللة ...الخ –، خاصة من الدول ذات الكثافة السكانية

---

(١) د. احمد بديع بليح – الاقتصاد الدولى – منشأة المعارف – سنة ١٩٩٠ – صـ٤٣ .

(٢) - Tanzi (Vito), The underground Economy, Finance and Development, December, 1983 pp. 13 - 14 .

- Gutmann., "The subterranean Economy," Financial Analysts Journal, Nov. Dec 1985, pp. 25 - 30 .

العالية والتى تعانى من الفقر والبطالة ، يعنى إقامة غير مشروعة وعملا قسريا بدون عقود تضمن لها حقوقها مما يجعلها فريسة سهلة فى ايدى عصابات الاتجار فى البشر .

وجدير بالذكر أن الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كانت تشجع الهجرة غير الشرعية من اجل بناء الاقتصاد الاوروبى، إذ كان ذلك يمثل عامل جذب للهجرة غير المشروعة حيث يشارك هؤلاء فى بناء السكك الحديدية والمصانع الكيماوية وغيرها من الانشطة الشاقة والخطيرة مقابل مرتبات ضئيلة وبدون اى ضمانات صحية أو تأمينية .

والآن وبعد نشأة السوق الاوروبية المشتركة والاتحاد الاوروبى اصبحت الهجرة غير الشرعية من اهم الامور التى تسعى تلك الدول إلى التخلص منها لعدم الحاجة لهذه العمالة .

والبيانات غير الصحيحة والمعلومات غير الكاملة عن معدلات البطالة تؤدى إلى عدم التقييم الصحيح للاداء الاقتصادى، ومن ثم إلى تشخيص غير سليم للظاهرة ، وبالتالى إلى اتخاذ اجراءات خاطئة للقضاء عليها . فالاقتصاد الذى يعمل فى مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل - بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلى الاجمالى اكبر بكثير من المستوى المسجل ومستوى البطالة الحقيقى اقل من المستوى المسجل - يعنى اتخاذ اجراءات توسيعية اكثر من اللازم لمواجهة هذه المشكلة بما يترتب على ذلك من مضاعفة للآثار التضخمية، على نحو ما سوف نرى .

فلكى تستطيع الدولة أن تتخذ السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة المشكلات الاقتصادية الخطيرة التى تهدد الاستقرار الاقتصادى، كالبطالة ، يتعين حصول اجهزتها المسئولة عن صنع السياسات الاقتصادية على احصاءات وبيانات سليمة ومطابقة للواقع عن معظم المتغيرات الاقتصادية التى يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات(١) . فعدم تيقن الدولة واجهزة التخطيط من الحجم المنضبط للقوة العاملة وهيكلها وتوزيعها على الانشطة الاقتصادية المختلفة يجعلها غير قادرة على مواجهة هذه المشكلة على نحو سليم ومنضبط . فارتفاع نسبة البطالة عن معدلاتها الحقيقية مقارنة بحجم الناتج القومى يعنى تخصيص جزء كبير من موارد الدولة لمواجهة هذه المشكلة ، ومن ثم اهدار جزء هام من هذه الموارد فى حل مشكلة وهمية قد تحتاج إلى نصف هذه الموارد لعلاجها على نحو صحيح .

ومن جهة اخرى فبالنظر إلى تجارة البشر ، عادة ما تقوم العمالة الرخيصة ببعض الاعمال القذرة والخالية من الذكاء ، التى تحتاج لمجهود شاق وعدد ساعات عمل طويلة ، ومن ثم فهى لا تعطى فرصة الابداع فى العمل لهذه الفئة. فهى عادة الاعمال والانشطة التى تعزف عنها القوة العاملة الرسمية ، خاصة مع العمل فى ظروف صحية وبيئية سيئة وصعبة . ومن ثم فهؤلاء العمال لا يفقدون كيانهم فقط بل وكذلك امكانية تدريبهم وتأهيلهم .

---

(١) Taniz (vito), The Underground Economy, The Causes and Consequences of the world Wide Phenomenon, Finance and Developoment, vol 20 No4 Dec 1983, p. 12.

فالاستثمار البشرى [1] ، اى استثمار الموارد البشرية، يتضمن الايدى العاملة فعلا وكذلك الايدى العاملة الجديدة التى يمكن أن تدخل سوق العمل . وهى القوة العاملة المزودة بالمهارات والقدرات والامكانيات اللازمة لتأدية العمل بكفاءة عالية. فالهدف من الاستثمار البشرى والمادى هو رفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد على نحو ما يجب أن يكون فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجي. وعودة هذه العمالة إلى بلادها يجعلها غير قادرة على المساهمة فى العملية الانتاجية التى تحتاج إلى قوة مدربة ومؤهلة علميا وتكنولوجيا فيدفعها ذلك إلى البحث عن اى فرصة عمل تحقق لها دخلا حتى لو كانت هذه الاعمال غير مشروعة . ومن هنا تنتشر صورة اخرى من صور الاتجار فى البشر ، كالعمل فى مجال الاستغلال الجنسى مثلا ، ناهيك عن الاطفال وتدمير القوة العاملة المستقبلية .

أما فيما يتعلق بذلك الجزء من هذه السلعة البشرية الذى يعمل فى انشطة غير مشروعة، فإنه لا يضيف شيئا يذكر إلى الناتج القومى . فهو مجرد عمالة ظاهرية فقط لا يسفر عملها عن خلق سلع أو خدمات ولا يضيف شيئا إلى الناتج القومى . فهى ، إذاً ، نوع من البطالة المقنعة حيث يتبدد جزء هام من القوة العاملة وتستنزف طاقتها فى اعمال لا تفيد الاقتصاد ولا تحقق اى انتاج فعلى . كما أن أى محاولات من قبل الدولة للخروج من هذه الحالة يقابل بالرفض . فمهما حاولت الدولة أن توفر لهذه العمالة العمل الملائم فلا تقبل عليه بالمقارنة بالعائد السريع والكبير من الاعمال

---

(١) د. منى الطحاوى – اقتصاديات العمل – مكتبة نهضة الشرق – ١٩٨٤ – ص ٨٤ .

غير المشروعة [١] . فهى عمالة مشوهه لا تحتاج إلى اى تدريب أو تأهيل فنى معين .

١١-٢ - تشويه هيكل الدخول والتضخم :

قد تؤدى تحويلات عناصر ظاهرة الاتجار فى البشر لدخولهم إلى انتعاش فى الاقتصادى الداخلى ، إلا انه ، فى حقيقة الأمر ، انتعاش كاذب في الغالب من الاحيان : فهذه الدخول أو الاموال السوداء [٢] ، كما يطلق عليها بعض الاقتصاديين، ترتب اثاراً اقتصادية خطيرة إذ تؤدى إلى تمكين الافراد الذين حصلوا عليها من الانتقال من فئة دخلية اقل إلى فئة دخليه اعلى ، عادة ما تكون فئة استهلاكية من الدرجة الاولى . كما أن هذا الامر يدفع الافراد ذوى الدخل المنخفض أو المتوسط إلى قبول العمل فى وظائف واعمال دنيا لا تناظر مؤهلاتهم العلمية الاصلية وذلك للحصول على دخل اعلى فى محاولة لرفع مستوى معيشة اسرهم ، مما يؤدى إلى سوء توزيع الموارد والمهارات فى المجتمع . فمن زاوية توزيع الدخل ، نجد أن متحصلات الافراد من الاعمال "غير الرسمية" وغير المعلنة لها اثار ايجابية فى مجال توزيع الدخول الشخصية القابلة للتصرف ، أما بقية الدخول الخفية والمدفوعات التحويلية التى تتم ضمن اطار

---

(١) وخير دليل على ذلك انتشار ظاهرة "الموديلز" فى الفيديو كليب فى الآونة الاخيرة عى كافة الفضائيات العربية والاجنبية .

(٢) د. محمود عبد الفضيل – ابعاد ومكونات الاقتصاد الخفى وحركة الاموال السوداء فى الاقتصاد المصرى – مرجع سابق – ص ٣٩ .

الاقتصاد الخفى فأنها تساهم فى زيادة درجة عدم العدالة التوزيعية للدخول .

بالاضافة إلى ذلك فإن استخدام هذه الاموال فى مجالات الاستثمار المتعددة- وإن حقق زيادة فى الانتاج من السلع والخدمات، ورفع معدلات النمو الاقتصادى وخلق فرص عمل جديدة - ينطلق من باعث غير اقتصادي . بمعنى آخر أن استخدام هذه الاموال فى الاستثمار عادة ما يكون بقصد طمس مصدرها وليس مساهمة فى التنمية الاقتصادية . حيث تظل هذه الاموال تنتقل فى آجال قصيرة من شكل إلى آخر من اشكال الاحتفاظ بالثروة. فهى لا تنعم بالاستقرار ، وتظل فى اغلب الاحوال فى حالة سيولة مرتفعة أو تتركز فى انشطة يسهل تسييلها، مما يجعلها لا تشكل اى اضافة حقيقية للطاقة الانتاجية فى الاقتصاد القومى . بل انها قد تصبح عاملا لدفع قوى المضاربه ، واحداث الضغوط التضخمية (١) .

وتساعد كذلك ظاهرة الاتجار فى البشر على التنامى السريع فى معدلات التضخم مما يؤدى إلى تشويه هيكل الاسعار المحلية . فالاتجار فى البشر من الانشطة التى تدرج فى الاقتصاد الخفى، على نحو ما سلف بيانه ، وهو نشاط يولد دخولا ضخمة بالنسبة لفئة التجار أو الضحايا دون أن يقابلها انتاج يستوعب هذه الزيادة فى الدخول غير الرسمية . ويترتب على ذلك زيادة الطلب على السلع، وخاصة الاستهلاكية ، دون أن يقابلها زيادة فى الانتاج. وهذا ما يؤدى إلى الاختلال بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع والخدمات

---

(١) د. صفوت عبد السلام عوض الله – الاقتصاد السرى – مرجع سابق – صـــ٥١ .

المنتجة ينتج عنه اختلال فى قيمة النقود وبالتالى ارتفاع مستوى الاسعار العام ، حيث تتنافس وحدات النقود فيما بينها للحصول على السلع والخدمات .

فزيادة الدخول لهذه الفئة لا يؤدى إلى حالة من الانتعاش الاقتصادى ، كما قد يظن البعض، بل يؤدى إلى ركود اقتصادى خاصة بالنسبة للفئات محدودة الدخل حيث ترتفع الاسعار بنسبة عالية تفوق دخولهم النقدية مما يؤدى إلى تدهور دخولهم الحقيقية . ولا يتبدل الحال كذلك بالنسبة لاصحاب المشروعات . فاذا كان زيادة الطلب تعنى زيادة الاسعار ومن ثم زيادة ارباح المشروعات ، وحدوث نوع من الانتعاش والرخاء الاقتصادى ، إلا أن هذا الأمر ليس صحيحا على اطلاقه . صحيح أنه لو كان الاقتصاد فى مرحلة التشغيل الجزئى فإن الجهاز الانتاجى يتسم بالمرونة ويستطيع أن يستوعب الزيادة فى الطلب على السلع والخدمات دون أن ترتفع الاثمان ومن ثم فزيادة الطلب لا يحدث آثارا تضخمية . لكن هذا يحدث عادة فى الدول الصناعية المتقدمة التى يتوفر لديها ، فى الغالب ، جزءً من الموارد الانتاجية غير مستغل على النحو الأمثل . أما الدول النامية ، المصدرة للسلعة البشرية ، فعادة ما يكون اقتصادها قد وصل إلى مرحلة التشغيل الكامل، ومن ثم فتدفق الدخول يؤدى إلى زيادة الطلب دون أن يقابله زيادة فى الانتاج ، لان جهازها الانتاجى يتسم بعدم المرونة ، وبذلك يتحقق الاختلال بين الطلب الكلى والعرض ولا مفر من ارتفاع الاسعار .

وفى ظل هذه الظروف تحاول المشروعات زيادة طاقتها

الانتاجية عن طريق تشغيل عمال جدد ودفع اجور اضافية ورفع معدلات الاجور القائمة . ومع ذلك فالاجور ترتفع بنسبة اقل من ارتفاع الاسعار وهكذا حتى تتفاقم مشكلة التضخم بآثارها السلبية على تدهور قيمة النقود ليس فقط فى الداخل ، حيث يفقد التعادل بين قوة النقود الشرائية فى الحال وقوتها من قبل نتيجة ارتفاع الاسعار، بل وكذلك فى الخارج . فارتفاع مستوى الاسعار الداخلى بنسبة اعلى من المستوى الخارجى يعنى انهيار الصرف الخارجى بالعملة المتضخمة (١) ، اى انها لا تتبادل إلا بمقدار اقل من ذى قبل من العملات الاجنبية ، بينما يرتفع سعر العملات الاجنبية بالعملة المتضخمة. وعندئذ يكون من صالح الدول الاجنبية التى لم يمسها التضخم أن تستورد من الدولة التى تضخمت عملتها ، وذلك طالما كانت الاسعار الداخلية لم ترتفع بعد بنسبة انهيار الصرف الخارجى. ولكن لا تلبث زيادة الصادرات وقلة الواردات فى تلك الدولة أن ترفعها الاسعار إلى حد كبير يقضى على الميزة التى كانت للاجانب فى الاستيراد منها .

وعلى كل حال ، فإن ارتفاع الاسعار وان كان يمثل عنصر جذب للاستثمارات الاجنبية فى الداخل ، فان استمرار التضخم لابد وأن يدفع إلى هجرة هذه الاموال الاجنبية والوطنية على السواء . وهذا يساهم فى زيادة انهيار قيمة العملة الوطنية فى الداخل وبالنسبة

---

(١) انظر فى ذلك د. مصطفى رشدى شيحه – اقتصاديات النقود والمصارف والمال – دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ – ص ٨١٨ وما بعدها . د. عادل حشيش – اساسيات الاقتصاد النقدى والمصرفى – دار الجامعة الجديدة – ٢٠٠٤ – ص٢٨٦ وما بعدها .

للعملات الاجنبية على نحو ما سوف نرى .

١١-٣ - التأثير السلبى على ميزان المدفوعات :

تعانى اقتصاديات الدول النامية ، على وجه الخصوص ، من العجز الدائم فى ميزان المدفوعات [(١)] . وتحاول هذه الدول ، بصورة مستمرة ، تخفيف حدة هذا العجز بالتدخل المباشر فى عمل قوى السوق[(٢)] ، سواء بصورة مؤقتة أو بصورة دائمة .

وقد يتبادر إلى الذهن أن ظاهرة الاتجار فى البشر تساهم بصورة أو بأخرى فى علاج هذا الاختلال فى ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المصدرة للظاهرة والتى هى عادة دول نامية ، على النحو السالف ايضاحه .

---

(١) العجز الدائم فى ميزان المدفوعات يعني نقصا مستمرا فى أصول الدولة مقيدة الاجل وزيادة مستمرة فى حصولها من هذا النوع . ولا يمكن للدولة أن تسمح باستنزاف مواردها من العملات الاجنبية والذهب، وهى الموارد التي تحتاجها دائما لتغطية ما قد تتعرض له من عجز مؤقت أو عارض فى ميزان مدفوعاتها، أو بالاستمرار بلا حدود فى الاقتراض لاجل قصير ، أو بتراكم ديونها التجارية الخارجية ، أو بتلقى المعونات سنويا من الدول الاجنبية تهدف تغطية العجز فى ميزان المدفوعات .

لمزيد من التفاصيل انظر د. احمد جامع – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية – ١٩٨٠ صــ٢٢٩

(٢) حيث تلجأ السلطات العامة فى الدولة إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات . وهناك سياسات مباشرة مثل الرقابة على الصرف ، والقيود الكمية (نظام الحصص) والضرائب الجمركية. وسياسات غير مباشرة مثل تقديم الدعم أو الاعانات للتصدير ..الخ كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز فى ميزان مدفوعاتها .

انظر د. احمد جامع – مرجع سابق – ص ٢٦٩ : ص ٢٧٩ ، د. زينب عوض الله – الاقتصاد الدولى– دار الجامعة الجديدة – سنة ٢٠٠٤ – ص ٨١ .

إلا أن هذا القول غير صحيح على اطلاقه : فالدول النامية تعانى من عدم مرونة جهازها الانتاجى وعدم قدرته على استيعاب الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية والانتاجية على السواء . فتحويلات العمالة المهاجرة من النقد الاجنبى إلى دولها الاصلية ، وإن كان يساعد حكومات هذه الدول فى الحصول على النقد الاجنبى الذى يساعدها فى التغلب على الاختناقات فى عرض العملات الاجنبية ، يصعب اعتبارها مصدرا للاستثمار يمكن الاعتماد عليه فى ضوء عدم استقرار الطلب الخارجى . بل أن هذه التحويلات تساهم ، بصورة أو بأخرى ، فى زيادة معدلات التضخم (١) .

فتحويلات هؤلاء المهاجرين لذويهم يعنى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية دون أن يقابله زيادة مساوية له فى الانتاج . فكما ذكرنا تعانى الدول النامية من عجز فى مواردها الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة مما يؤدى إلى زيادة حجم الاستيراد من السلع الاستهلاكية لسد حاجات الطلب الداخلى . وزيادة الاستيراد بنسبة تفوق التصدير يعنى حدوث عجز اضافى فى الميزان التجارى(٢).

---

(١) د. محمد محمود غنيمى – فائض العمالة فى الدول النامية – عالم الكتب – ١٩٨٣ – صـ٣٢٨ .

(٢) ولا يعتبر الميزان التجارى غير الموافق علامة على سوء الاحوال دائما فقد يكون ميزان تجارى غير موافق علامة على سعى الدول للتقدم فقد تستورد اكثر مما تصدر لتحويل مشاريع التنمية الاقتصادية. كما نلاحظ العديد من الدول الصناعية الكبرى ذات ميزان تجارى غير موافق وتعتمد تلك الدول فى تشويه هذا العجز على ايراداتها الاخرى مثل الخدمات والفوائد والارباح عن رؤوس اموالها المستثمرة فى الخارج.
د. زينب عوض الله – د. مجدى شهاب – الاقتصاد الدولى – مركز الكتاب المدعم – ٢٠٠١ ص٢٣٨.

وبما أن مدفوعات الدولة تتم بالنقد الاجنبى فإن هذا يعنى زيادة الكمية المطلوبة من النقد الاجنبى على الكمية المعروضة منه . وكل هذا يؤدى فى ظل سياسة تعويم العملات، أو تعويم سعر الصرف،[١] إلى تخفيض قيمة العملة المحلية – بالنسبة للعملات الاجنبية – اى خفض سعر صرف العملة المحلية ومن ثم خفض قوتها الشرائية فى الخارج .

ويرى البعض [٢] أن هذا التخفيض فى قيمة العملة المحلية يؤدى إلى موازنة الميزان التجارى لانه يشجع التصدير ويقلل الاستيراد . فالتخفيض يساعد التجار فى الخارج على الاستيراد لأنهم يدفعون فى السلعة اسعاراً أقل من سعر السلعة فى الخارج ، بينما لا يشجع الاستيراد من الخارج لان التاجر المحلى يدفع فى السلعة اسعارا اعلى من ذى قبل[٣] .

---

(١) توجد اسعار الصرف المعومة فى ثلاث صور مختلفة ، تعويم تام أو نقى حيث لا يوجد اى تدخل من جانب السلطات النقدية متمثلة فى البنك المركزى فى اسواق الصرف . وتعويم مختلط أو غير نقى ، وفيه تتدخل السلطات النقدية بغرض التخفيف من حدة التقلبات فى سعر الصرف . واسعار صرف متدرجة التغيير ، والتى يسمح لها بالتحرك إلى اعلى والى اسفل بدون رابط باستثناء انه يوجد قيد على مقدار التحرك المسموح به . د. زينب عوض الله – مرجع سابق – ص ٤٨ .

(٢) د. زينب عوض الله – د. مجدى شهاب ، مرجع سابق – ص ٢٦٠ .

(٣) تخفيض سعر العملة الوطنية يرفع من سعر العملة الاجنبية فيؤدى ذلك إلى خفض حجم الواردات أو زيادة حجم الصادرات أو الاثنين معا ، ذلك أنه يجعل السلع الاجنبية اكثر ارتفاعا من ثمنها مقوما بالعملة الوطنية ، وثمن السلع الوطنية اكثر انخفاضا فى الاسواق الخارجية . وعلى العكس من ذلك رفع سعر العملة الوطنية يعنى خفض سعر العملة الاجنبية بالنسبة للعملة الوطنية ، وهذا يعمل على زيادة حجم الواردات أو خفض حجم الصادرات أو الاثنين معا .

د. احمد بديع بليح – مرجع سابق – ص ٧٧ .

وبتعبير آخر إذا كان سعر الصرف اعلى من المستوى الذى يتفق مع الاثمان السائدة فى الداخل فإن ذلك يؤدى إلى ظهور عجز فى ميزان المدفوعات . وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى اقل مما يتفق مع مستويات الاثمان السائدة فى الداخل فى علاقاتها بالاثمان فى الخارج، فإن ذلك يؤدى إلى ظهور فائض فى ميزان المدفوعات [١].

إلا أن هذا القول لا ينطبق على الدول النامية التى تتسم بعدم مرونة الانتاج الداخلى من السلع والخدمات القابلة للتصدير . اضف إلى ذلك أن هذه الدول تعتمد فى الانتاج على استيراد المواد الاولية والتكنولوجيا اللازمة للقيام بالعملية الانتاجية مما يعنى زيادة تكلفة الانتاج نتيجة خفض سعر صرف عملتها المحلية . هذا فضلا عن أن انخفاض حجم الصادرات من الدول النامية بالنسبة للناتج القومى يرجع إلى سياسة معينة تنتهجها الدول الصناعية تجاه زيادة صادرات الدول النامية . فهى غالبا ما تضع العقبات والقيود فى سبيل تقليل حجم الواردات من الدول النامية لحماية انتاجها المحلى ، وذلك عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية جدا على السلع الصناعية وضرائب جمركية منخفضة جدا على المنتجات الاولية بقصد حماية انتاجها المحلى الذى يعتمد على المواد الاولية من الدول النامية [٢] .

علاوة على ذلك ، فإن انخفاض سعر صرف العملة المحلية

---

(١) د. زينب عوض الله – مرجع سابق – ص ٧٣ .

(٢) د. محمد غنيمى – مرجع سابق – ص ٣٥١ .

يؤدى إلى هجرة رؤوس الاموال الاجنبية الموجودة داخل الدولة إلى الخارج خوفا من تدهور قيمتها وفى نفس الوقت يمنع استيراد رأس المال من الخارج . وخوفا من التدهور المستمر فى سعر صرف العملة المحلية وفقدان الثقة فيها تتدخل السلطات النقدية فى الدولة بتحديد سعر صرف ثابت مرتفع لعملتها المحلية مما يساعد على خلق السوق السوداء للعملة . حيث يصبح للعملة سعران ، سعر رسمى مرتفع وسعر فعلى آخر منخفض يتحدد بتلاقى قوى العرض والطلب على العملة المحلية والاجنبية . وكل ذلك يساهم فى زيادة الاختلال فى ميزان مدفوعات الدولة .

وأخيرا فإن اعتماد اسر المهاجرين على التحويلات النقدية من ذويهم يدفعهم إلى البقاء دون عمل حيث يعتمدون على هذه التحويلات فى معيشتهم . ومن ثم يزداد الطلب الاستهلاكى وتنخفض انتاجية القوة العاملة . وإذا اتجهت هذه التحويلات نحو الاستثمار فهذا يتم غالبا فى مجالات استهلاكية غير انتاجية لا تزيد من الطاقة الانتاجية لهذه الاقتصاديات .

خلاصة القول أن استخدام تحويلات المهاجرين ، الناتجة من ظاهرة الاتجار فى البشر فى داخل اقتصادهم الاصلى ، سواء تم فى مجالات الاستهلاك أو الاستثمار يؤدى إلى تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات وانخفاض سعر الصرف وزيادة الموجات التضخمية فى الاقتصاد الداخلى .

١١- ٤ - تشويه الوعاء الضريبى : الوعاء الضريبى الظاهر والوعاء الضريبى الخفى :

من أهم الآثار السلبية التى تترتب على انتشار ظاهرة الاتجار فى البشر هو حصول بعض الافراد على دخول دون دفع أى ضرائب عنها، مما يشكل اخلالا بقاعدة العدالة الضريبية [١] . فبينما يدفع اصحاب الدخول المشروعة الضرائب المفروضة عليهم ولا يتمكنون من التهرب منها – رغم معاناتهم من انخفاض معدلات الدخول وارتفاع الاسعار وكافة الآثار التضخمية الأخرى الناتجة عن انتشار العديد من الظواهر المستحدثة فى اقتصاديات دول العالم الناتجة عن العولمة والتدويل وغيرها من الظواهر الاخرى – لا يدفع اصحاب الانشطة غير المشروعة الضريبة إذ أن انشطتهم غير معلنة ولا تدخل فى الحسابات الرسمية للدولة .

ويترتب على ذلك نقص الحصيلة الضريبية فى الدولة . ورغبة من الدولة فى تعويض هذا النقض تضطر إلى رفع اسعار الضرائب على الانشطة المشروعة التى تتم فى نطاق الاقتصاد الرسمى مما يؤدى إلى زيادة العبء الضريبى على هذه الانشطة والتى يقع عبؤها النهائى على عاتق اصحاب الدخول المحدودة فيزداد الامر سوءً بالنسبة لهم الأمر الذى يدفعهم إلى التهرب الضريبى . أما اصحاب الانشطة غير المشروعة ، ورغم كونهم فى

---

(١) د. احمد جامع – علم المالية العامة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص١١٩ : ص ١١٢ ، د. سوزى عدلى ناشد المالية العامة سنة ٢٠٠٣ – منشورات الحلبى الحقوقية – ص ١٢٥ .

حالة تهرب ضريبى من الناحية الاقتصادية[1] فلا يتحملون هذا العبء .

وتفسير ذلك انه فى حالة زيادة حجم الدخول المتحققة من ظاهرة الاتجار بالبشر ، فإن الايرادات العامة للدولة تصبح اقل من القدر اللازم لمواجهة نفقاتها العامة ، حيث يتمتع هؤلاء الافراد بكافة الخدمات العامة فى الدولة [2] ، ومن ثم تزداد حاجة الدولة إلى التوسع فى هذه الخدمات[3] . ويؤدى ذلك إلى زيادة حجم الانفاق العام ، والذى يحتاج بدوره إلى حصيلة كبيرة من الضرائب لتمويله، وهو ما قد تضطر معه الحكومة إلى زيادة معدلات الضرائب على الدخول المشروعة والمسجلة رسميا فى الحسابات القومية .

اضف إلى ذلك أن انخفاض الحصيلة الضريبية مع زيادة حجم الانفاق العام يؤدى إلى احداث عجز كبير فى الموازنة العامة للدولة . وكل ذلك يزيد من حجم المشاكل المالية التى تعانى منها السلطات المالية فى الدولة . وهذا هو الوضع القائم فى اغلب اقتصاديات دول العالم النامى على وجه التحديد ، وذلك بسبب جمود الانظمة الضريبية فيها .

---

(١) انظر فى التفرقة بين التهرب الضريبى الاقتصادى والقانونى – د. سوزى عدلى ناشد – ظاهرة التهرب الضريبى الدولى – دار المعرفة الجامعية – ١٩٩٩ – ص ٣٢ وص٣٣ .

(٢) اهم هذه الخدمات التعليم والصحة والطرق والمياه والمواصلات العامة والكهرباء وغيرها من المشروعات ذات النفع العام .

(٣) د. صفوت عبد السلام – مرجع سابق – ص٥٢ ، د. محمد ابراهيم طه السقا – مرجع سابق ص٥٥.

ويترتب على عدم خضوع الدخول المتحققة من نشاط الاتجار فى البشر للضرائب ، كما هو الحال بالنسبة لسائر الانشطة الاخرى غير المشروعة ، تحول فى تخصيص الموارد بحيث يتم توجيه الموارد الاقتصادية إلى ممارسة هذه الانشطة ، وتبتعد عن انشطة الاقتصاد الرسمى من اجل التهرب من دفع الضرائب وزيادة معدلات العائد الصافى للانشطة غير المشروعة.

وهكذا فإن التوازن الذى سيصل إليه الاقتصاد القومى فى ظل وجود انشطة الاقتصاد الخفى سوف يكون اقل من المستوى الامثل ، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة مختلفة عن هذا الوضع . فعلى مستوى التحليل الاقتصادى الجزئى يؤدى الاقتصاد الخفى إلى تعديل استخدام العمل ورأس المال وكذلك التكنولوجيا وغيرها من عناصر الانتاج الاخرى [١] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر د. صفوت عبد السلام – مرجع سابق – ص ٦٦ ، د. محمد ابراهيم السقا مرجع سابق – ص ٧١ .

خاتمة

١٢- التلازم بين الفقر وظاهرتى الاتجار فى البشر وغسيل الأموال :

خلاصة القول تعد ظاهرة الاتجار فى البشر ظاهرة خطيرة على كافة المستويات . فآثارها لا تقتصر على اطرافها ولكن تمتد إلى تشويه الاقتصاد القومى ككل ، على نحو ما سلف بيانه .

ولا تقتصر الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة على المستوى الداخلى فى الدول المصدرة أو المستوردة لها ، بل يتعدى ذلك إلى المستوى الدولى. كما أن تنامى هذه الظاهرة يرتبط بصورة جذرية بتنامى ظاهرة الفقر . فما دام الفقر موجودا فهذه الظاهرة لن تختفى، بل ستتزايد معدلاتها بصورة سريعة . كما أن اى برامج للحماية أو المنع ما هى فى الواقع إلا مجرد برامج وهمية لا تتعدى مجرد التوصيات دون أن يكون لها قوة التنفيذ الفعلى .

إذاً ، القضاء على الفقر هو الخطوة الأولى للقضاء على هذه الظاهرة .

وأخيرا فإن هذه الظاهرة تقودنا إلى ظاهرة أخرى ملازمة لها وناتجة عنها، وهى قيام تجار البشر بتبييض الارباح الوفيرة التى يحققونها من وراء هذه التجارة وتطهيرها عن طريق ما درج العمل على تسميته "غسيل الأموال" .

وظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها الاقتصادية تحتاج إلى بحث مستقل نسأل الله أن يوفقنا إلى انجازه .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ثانيا: تجارة الأشخاص وعمالة الأطفال	٣٢
٩- صور الإتجار	٣٢
٩- أ - الاستغلال الجنسى	٣٣
٩- ب - النزاعات المسلحة ونزع الألغام	٣٩
٩- ج - الأنشطة المشروعة بطبيعتها	٤٥
٩- د - احصائية عن عمالة الأطفال فى بعض الدول ..	٤٧
٩-هـ - تطبيق على مصر	٤٨
٩- و - احصائية عامة لعمالة الأطفال	٥٢
ثالثا: تجارة الأعضاء	٥٤
١٠- مفهوم تجارة الأعضاء البشرية	٥٤
١٠-أ- تجارة الأعضاء بين العلم والاقتصاد	٥٦
المبحث الثانى **الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة الاتجار فى البشر**	٦٠
١١- الصور المختلفة	٦٠
١١-١- تشويه هيكل العمالة	٦٠
أ- استنزاف وتدمير الموارد البشرية	٦١
ب- ارتفاع معدلات البطالة	٦٤
١١-٢- تشويه هيكل الدخول والتضخم	٧٠
١١-٣- التأثير السلبى على ميزان المدفوعات	٧٤
١١-٤- تشويه الوعاء الضريبى: الوعاء الضريبى الظاهر والوعاء الضريبى الخفى	٧٩
خاتمة..	٨٢